S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/798
16 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ واردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الرابع عشر عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن.

(توقيع) كارلوس وستندورب
الممثل السامي

ضميمة

تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة
والهرسك موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة

نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ١٩٩٩

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام تقديم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر لندن لتنفيذ السلام الذي عقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أقدم في هذه الوثيقة التقرير الرابع عشر إلى المجلس.

٢ - ويشمل التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي استجدت في المجالات المدرجة أدناه أثناء الفترة الممتدة من بداية نيسان/أبريل ١٩٩٩ وحتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ويرد في المرفق الأول تقييمي للتطورات التي استجدت خلال ولايتي.

موجـــز

٣ - طغت الأحداث التي وقعت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الفترة المشمولة بالتقرير وكان لها أثر كبير على الحالة في البوسنة والهرسك. كما شهدت هذه الفترة إشهار قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو وعزل نيقولا بوبلاس من منصبه كرئيس لجمهورية صربسكا. وبالرغم من ذلك، ظلت الحالة مستقرة في جمهورية صربسكا، وهذا يثبت التقدم المحرز بعد انقضاء أربعين شهرا على اتفاق دايتون. أما المقاطعة التي أعلنها الأعضاء الصرب ضد المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك، فلم تستمر لفترة طويلة. ومع ذلك، تعذر التغلب على الجمود الحاصل في جمهورية صربسكا بين الرئيس الوطني المعزول والجمعية الوطنية الميالة للإصلاح.

ولا يزال الاتحاد يؤدي مهامه بصعوبة بالرغم من الجهود المستمرة لتيسيرها. ولا تزال هناك مؤسسات متوازية فيما تعاني المؤسسات القانونية التابعة للاتحاد من الشلل نتيجة الافتقار للإرادة السياسية لإصلاح الوضع.

على أن المناخ العام في البلد آخذ يتحسن منذ نهاية أزمة كوسوفو وهناك مؤشرات شتى تبعثنا على التفاؤل إلى حد ما في مجال التنفيذ المدني.

تنسيق التنفيذ المدني

٤ - مجلس تنفيذ السلام: واصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعاته بشكل منتظمة على مستوى المديرين السياسيين. كما أنني واصلت عقد اجتماعات اسبوعية للمجلس على مستوى السفراء في سراييفو.

٥ - وفي ١١ أيار/ مايو، اجتمع المجلس التوجيهي في بروكسل حيث قرر المضي في عقد مؤتمر للمانحين وتمديد صلاحية الجوازات الصادرة عن جمهورية البوسنة والهرسك لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. كما قرر المجلس التوجيهي أن يدعم السياسة الرامية إلى الامتناع عن القيام في جمهورية صربسكا بأي عمل سياسي من شأنه أن يفاقم الحالة هناك خلال أزمة كوسوفو.

٦ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، قرر المجلس التوجيهي إرجاء الانتخابات البلدية. كما بحث الحاجة إلى تقديم دعم إلى ميزانية جمهورية صربسكا وإنشاء حيز اقتصادي داخل البوسنة والهرسك، والتقدم المحرز في وضع مشروع قانون دائم للانتخابات.

المسائل المؤسسية

٧ - استأنفت مؤسسات البوسنة والهرسك عملها عقب الانقطاع المفاجئ الناشئ عن المقاطعة التي أعلنها المسؤولون الصرب ضد تلك المؤسسات كرد فعل منهم على قرار التحكيم الخاص ببرتشكو وعلى قراري بعزل رئيس جمهورية صربسكا، نيقولا بوبلاسن. ولم تترتب عواقب تذكر على المقاطعة التي أعلن عنها السياسيون الكروات إثر اغتيال نائب وزير داخلية الاتحاد، يوزو ليوتار. وقد فهم قادة الحزب الديمقراطي الكرواتي بكل وضوح أن سياسة الإعاقة لا تحظى بتأييد واسع في أوساط الدوائر الكرواتية.

٨ - واصل مجلس الرئاسة عمله بنهج أكثر تعاونا وإيجابية، وهو النهج الذي ساد منذ الدورة التأسيسية المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقد أعدت مجلس الرئاسة للعمل عندما عقدت له برئاستي دورة هذا العام عقب المقاطعة التي أعلنها الأعضاء الصرب ضد مؤسسات الدولة. وبالرغم من ذلك، استمرت الخلافات الحادة فيما بين الأعضاء الثلاثة بالنسبة لتفسير الأحداث التي جرت مؤخرا في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأثرها على البوسنة والهرسك: فقد اقترح الرئيس راديسيتش بإلحاح أن يصدر مجلس الرئاسة بيانات تدين استخدام أراضي البوسنة والهرسك ومجالها الجوي خلال الأعمال التي قام بها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (وهو اقتراح رفضه باستمرار العضوان الآخران في مجلس الرئاسة). وفي ١٥ حزيران/يونيه حل الرئيس إيلافيتش، كما هو متوقع، محل الرئيس راديستش رئيسا لمجلس الرئاسة. وفي خطاب التنصيب، أكد الرئيس إيلافيتش التزامه باتباع نهج جديد أكثر حزما. وتم التوصل إلى اتفاق هام طال انتظاره، وهو المتعلق بإعادة تنظيم السلك الدبلوماسي والقنصلي للبوسنة والهرسك. ووافق مجلس الرئاسة في اجتماع عقد في ٢٥ حزيران/يونيه وشاركت فيه مع السيدة راين، الممثلة الخاصة للأمين العام، على بدء العمل على قانون بشأن دائرة حدود الدولة، وعين المجلس فريقا عاملا لهذا الغرض. ومن المقرر أن يكتمل إعداد مشروع القانون بنهاية

تموز/يوليه. كما جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم بشأن الأعمال التحضيرية لبدء العمل برخصة موحدة لقيادة السيارات.

٩ - وبعد عطلة طويلة ناتجة عن مقاطعة المندوبين الصرب، عقدت الجمعية البرلمانية دورتها الأولى لهذه الفترة في يومي ١١ و ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٩. وفي هذه الدورة، اعتمدت الجمعية ميزانية الدولة لعام ١٩٩٩. وفي ٨-٩ حزيران/يونيه، عقدت الجمعية دورتها التالية واعتمدت القانون المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد سبق لي أن وضعت هذا القانون موضع التنفيذ على أساس مؤقت. وعلاوة على ذلك، مددت صلاحية الجوازات القديمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ولم تستطيع الجمعية البرلمانية أن تعتمد خلال هذه الدورة القانون الآخر الذي كنت قد فرضته على أساس مؤقت ايضا. وفيما يحاول مجلس النواب أن يسهل العملية التشريعية، بات من الواضح أن المندوبين الكروات والصرب يواصلون استخدام مجلس الشعب وسيلة لتأخير سن القوانين. وبناء عليه، يمكن القول بصفة عامة إن الجمعية البرلمانية ليست قادرة دائما على إيجاد الإرادة السياسية الكفيلة بأداء مهامها على نحو فعال. وتؤدي اللجان العاملة وظائفها بصورة أنجع وأن عملها ما زال أقل بكثير عما هو مطلوب من البرلمان تحقيقه للوفاء بالتزاماته. وفي ٢٥ حزيران/ يونيه قررت أن أضع موضع التنفيذ، على أساس مؤقت، القانون المتعلق بالنشيد الوطني للبوسنة والهرسك. وكان مجلس النواب قد اعتمد هذا القانون في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. وبالرغم من أن مجلس الشعب قد وافق على النشيد الوطني نفسه. فإنه لم يتمكن، خلال الأشهر الأربعة الماضية، من الموافقة على نص القانون.

١٠ - ولا تزال عملية اتخاذ القرار على صعيد مجلس الوزراء بطيئة، إذ تعاني هذه المؤسسة من التشتت نتيجة تباين أولويات الكيانين والشعوب الثلاثة المكونة لهما. ولكن هناك بارقة إيجابية وهي سعي أعضاء المجلس إلى وضع برنامج عمل موحد. وبالرغم من أن هذه المحاولة مهمة صعبة، فإنها تمثل خطوة هامة على طريـــق معالجة الأولويات العامة للبوسنة والهرسك. ومن العلامات البارزة التي اتسمت بها هذه الفترة التي قصرتها المقاطعة - اعتماد قانون الطيران المدني الذي طال انتظاره.

١١ - مسائل الحدود: حققت لجنة الحدود الدبلوماسية الحكومية المشتركة بين البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا تقدما ملموسا أسفر عن خط حدود مرسوم ومتفق عليه بأكمله بصورة متبادلة بين البلدين. كما وقعت اللجنة بالأحرف الأولى على نص المعاهدة الذي قدمته الحكومتان كلتاهما لاستعراضه والموافقة عليه.

مسائل الاتحاد

١٢ - تم على المستوى البرلماني للاتحاد الموافقة على اتفاق العلاقات الخاصة بين كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك: في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ عندما اعتمد مجلس الشعب هذا الاتفاق. وقد أحرز الطرفان تقدما ملموسا في وضع المرفقات المتعلقة به. إذ وقـّع كلاهما على مرفقين، في حين تم تبادل الكثير من المرفقات المقترحة المتبقية ويجري التفاوض بشأن إنجازها.

١٣ - وكان الفساد هو المسألة الرئيسية التي ظهرت في الاتحاد في الأسابيع الأخيرة. كما اختفت المناقشـــات المتعلقة "بالكيـان الثالث" من جدول الأعمال، ولو أن توزيع المنشورات في موستار بعد بدء الغارات الجوية مباشرة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جاء دليلا على إمكان عودة هذه المناقشات إلى الظهور في أي وقت. ومع ذلك، أعرب العضو الكرواتي في الرئاسة، آنتيه جيلافيتش، عن رغبته بوضـوح في استخدام رئاسته كي يُظهر أنه يمثل الشعب البوسني الكرواتي بأكمله، وأنه يفعل ما بوسعه لكي يظهـر سلوكا معتدلا. وآمل أن يكون هذا النهج وسيلة مفيدة لتثبيت الاستقرار في الاتحاد في الأشهر القادمة. بيد أن جلافيتش حضر في ٢٠ حزيران/يونيه مزادا علنيا لجمع الأموال في موستار من أجل الدفاع عن المتهمين الكرواتيين في لاهاي، مما يوحي بأن ميوله المعتدلة هي ميول سطحية لا أكثر.

١٤ - ولا يزال عمـل المؤسسات الاتحادية يثير القلق. فقد أدت سلوكيات العرقلة الصادرة عن البوسنيين الكرواتييـن المتصلبين في مجلس الشعب الاتحادي إلى تعطيل أعمال البرلمان لمدة شهر تقريبا.

١٥ - وكان الأثر المترتب على التعجيل بأنشطة مكافحة الغش مسألة هامة أخرى اتخذت بشأنها عملا حاسما، بما في ذلك فصل وزير الداخلية في كانتون "توسلا" لتقاعسه عن العمل. وما برح مكتبي يركز على الجريمة المنظمة ويرحب بندب أي موظفين إضافيين إلى وحدة مكافحة الغش.

١٦ - وما برح تنفيذ قوانين الملكية الاتحادية مهمة بطيئة وصعبة، تستوعب الجزء الأعظم من الموارد الميدانية الدولية. إذ لا تزال الهيئات الإدارية المسؤولة عن البت في المطالبات المتعلقة بالممتلكات تخضع للضغوط السياسية، فترفض غالبا إصدار القرارات أو الأمر بإجلاء الشاغلين الحاليين للبيوت المطالب بها. أما حل قضايا الازدواجية في شغل العقارات فلا يحدث إلا بعدد قليل. وذلك إثر إنشاء لجان الشغل المزدوج، التي تضم منظمات دولية وسلطات إسكان محلية، في أجزاء كثيرة من الاتحاد. ولذلك كانت الإشارة ضعيفة، خارج كانتون سارييفو، إلا أن آليات العودة القانونية والإدارية يمكن تعمل بدون ضغط دولي شديد.

١٧ - وما برح إيجاد الظروف المناسبة من أجل عودة مستدامة يشكل تحديا كبيرا، يتطلب جهودا وموارد كبيرة. أما بالنسبة للعائدين، فإن إصدار بطاقات الهوية، والحصول على خدمات المرافق الصحية، والتعليم، والكهرباء، والماء، والمعاشات التقاعدية، وفرص العمل، هي ذات أهمية قصوى. ولا تضطلع السلطات البلدية بأي مسؤولية عن تزويد العائدين بالخدمات الأساسية، ولا سيما في البلديات الكرواتية في الهرسك، أو أن ما تتحمله من المسؤولية هو ضئيل.

١٨ - وما برح عدم التنفيذ على مستوى المراتب العليا في الكانتونات المختلطة مصدر قلق عميق. وعلى وجه الخصوص، لم تحل بعد مشكلة من الذي سيشغل المناصب في وزارة الداخلية في الكانتون ٦. فضمن حزب العمل الديمقراطي في وسط البوسنة، يحاول رئيس بلدية بوغوينو السابق، جيفاد ملاتشو، تعزيز موقفه فيوجه البوسنيين إلى طريق العرقلة. ولقد حذرت قيادة حزب العمل الديمقراطي من أنني عازم على

اتخاذ إجراءات حازمة إذا ما استمر السيد ملاتشو، الذي اضطررت إلى عزله من منصبه في شباط/فبراير، في ممارسة النفوذ السياسي في وسط البوسنة.

١٩ - ولم يطرأ أي تحسن ملموس على الموقف في موستار، بسبب أعمال العرقلة من الطرفين. فمنذ مطلع نيسان/أبريل، تسارعت عمليات العودة بموجب المرحلة ١، (إلى الممتلكات الخاصة الخالية أو المتضررة) كما تسارعت زيارات التقييم التي تضم البوسنيين والصربيين، على حد سواء. ولا يزال الكرواتيون يبدون ترددا ملحوظا في العودة. ورغم النجاح المستمر في عمليات العودة بموجب المرحلة الأولى، فإن الدعم المقدم من المانحين أقل من أن يكفل سرعة العودة. وقد جرى التـأكيد على تقديم الدعم الفوري إلى عمليات العودة ذات الأهمية السياسية، بيد أن الكثير من العائدين الآخرين لا يزالون ينتظرون دعم التمويل - وبعضهم ما برح ينتظر ذلك طوال ثمانية أشهر - مما يعرض استدامة العودة هذه للخطر. وكان المجال الرئيسي للجهود المبذولة حل مشكلة الشغل المزدوج، الذي وصل حدا سيئا بشكل خاص في منطقة موستار، بل واتخذ شكلا مزمنا في غرب موستار، وأصبح عقبة رئيسية أمام عملية العودة. وقد أسفر الضغط السياسي على السلطات في شرق موستار عن إحراز تقدم، ولو كان بطيئا، في حل مشكلة الشغل المزدوج فيما يتعلق بالتعمير. وفي حين أن الإطار القانوني لحل مشكلة الشغل المزدوج ما زال قائما، فإن العرقلة السياسية وعدم فعالية مكاتب الإسكان البلدية تجعل حل هذه المشكلة صعبا بشكل خاص.

٢٠ - واستمرت المفاوضات بشأن إدماج زبتشه في الكانتون ٤ ولكنها لم تنجز، بسبب المعارضة البوسنية في الدرجة الأولى. ويمكن أن يؤدي الحل إلى نجاح باهر في التغلب على مشكلة المؤسسات المتوازية كما يمكن أن يكون البداية في إلغاء منظم تدريجي لما تبقى من هياكل "البوسنة والهرسك" أيام الحرب. وقد أعرب الرئيس عزت بيجوفتش عن تأييده اعتراضات مسؤولي الحزب المحليين، مما يترك انطباعا بأن حزب العمل الديمقراطي ليس مهتما حقا في جعل الاتحاد صالحا للعمل.

٢١ - وكخطوة أخرى في سبيل إقامة مجتمع ديمقراطي، اتخذ مكتبي موقفا صلبا إزاء رئيس بلدية زينتشا، الذي حاول تخويف الصحافة حين استهدف بالذات الصحفيين الذين نشروا معلومات عن قضايا الشغل المزدوج في المدينة.

المسائل المتعلقة بجمهورية صربسكا

٢٢ - رغم أن حملة الناتو على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أثارت رد فعل سلبي شديد ومشترك بين صفوف السياسيين في جمهورية صربسكا والكثيرين من السكان، فإنها لم تزعزع استقرار جمهورية صربسكا. وبوجه الإجمال، أظهر السياسيون والمواطنون في جمهورية صربسكا نضجا فكريا بضمانهم عدم جر البوسنة والهرسك إلى النزاع. فحتى انجلاء الموقف في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، احترمت جميع الأطراف الاتفاق القاضي بالمحافظة على حالة الأمر الواقع، وذلك باستثناء الحزب الراديكالي الذي يقوده الرئيس بوبلاسين. وهذا ما سمح لحكومة دوديك، التي تعمل كحكومة مؤقتة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بمواصلة عملها الاعتيادي بصلاحيات كاملة. ولا تزال تشترك في عملية تنفيذ اتفاق دايتون، وبمساعدة

من المجتمع الدولي، شرعت بالتخفيف من الأثر الاقتصادي للأزمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، (قبل نشوب الأزمة، كان ٧٥ في المائة من صادرات جمهورية صربسكا موجه نحو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية). بيد أن الأحداث في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ألحقت أضرارا شديدة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية صربسكا. ولذلك أرحب باستعداد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم السريع إلى جمهورية صربسكا.

٢٣ - وقد أصبح نيكولا بوبلازن، الذي أعفيته من منصب رئاسة جمهورية صربسكا في آذار/ مارس، معزولا بشكل مطرد في المسرح السياسي في جمهورية صربسكا؛ ولذلك أحجمت عن اتخاذ أي إجراء ضده. ولما كان نائب الرئيس ساروفتش ما برح مترددا في تولي منصب الرئيس ما لم يستقل بوبلازن بمحض إرادته، فلا يزال منصب الرئيس شاغرا. وفي حال عدم وجود رئيس قادر على تعيين رئيس وزراء جديد، ستبقى حكومة دوديك في السلطة حتى يتم التوصل إلى حل وسط.

٢٤ - وما برحت المقاومة إزاء التحكيم النهائي بالنسبة لبرتشكو إحدى المسائل الرئيسية في سياسة جمهورية صربسكا. بيد أن القائم بالتحكيم يواصل عمله في مرفق الحكم الصادر في آذار/ مارس. وقد اشترك مكتبي في الجهود التي يبذلها لإيجاد حل عملي مقبول سياسيا.

٢٥ - ووفقا لسلطتي بموجب المرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام والقسم الحادي عشر من نتائج بون، أصدرت في ٢٥ حزيران/يونيه قرارا بالتعجيل بالعملية التشريعية في جمهورية صربسكا. ودستور الكيان لا ينص على نشر القوانين التي تعتمدها الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا عندما يكون منصب رئيس جمهورية صربسكا شاغرا. ولذلك، قررت عدم اشتراط توقيع رئيس جمهورية صربسكا، طوال شغور منصبه، من أجل نشر القوانين المعتمدة في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا.

٢٦ - كما لا ينص دستور الكيان على نشر القوانين التي تعتمدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في حال عدم وجود رئيس لجمهورية صربسكا. ولذلك، فد قررتُ عدم اشتراط توقيع رئيس جمهورية صربسكا في هذا الوقت من أجل نشر القوانين المعتمدة في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا.

٢٧ - ورغم الآثار المترتبة على حملة القصف التي قام بها الناتو في يوغوسلافيا، والشعور بالقلق بشأن سلامة العائدين في جمهورية صربسكا، ما برحت عملية العودة إلى جمهورية صربسكا مستمرة. ورغم أن عدد العائدين إلى شرق جمهورية صربسكا كان ضئيلا إلا أنه كان له مغزاه.

<u>برتشكو</u>

٢٨ - كان عدد الأفراد المنتمين إلى أقليات الذين عادوا إلى منطقة الأشراف في برتشكو قليلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان من أسباب ذلك قلة المتاح من المساكن غير المأهوله الصالحة لإعادة التشييد، وعدم اليقين الذي يكتنف تنفيذ القرار النهائي لهيئة تحكيم برتشكو والتوتر الناجم عن الأحداث

التي وقعت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. غير أنه في نهاية حزيران/يونيه لمس مكتب الممثل السامي في المنطقة الشمالية بعض الحماس من جانب أفراد كافة المجموعات العرقية للعودة إلى ديارهم الأصلية التي كانوا يقيمون فيها في مقاطعة برتشكو قبل الحرب. وتمكن البشناق من تطهير منازلهم المدمرة وبدء إعادة بنائها في دزداروسا وريبكا، وهما ناحيتان في ضواحي مدينة برتشكو. وعلى الرغم من ردود الفعل السلبية المسبقة من جانب المشردين من الصرب إزاء أنشطة تطهير المنازل في هاتين الناحيتين في السنوات السابقة، لم يصادف قيام البشناق بتطهير المنازل وإعادة بنائها في أغلب الأحوال أي عوائق.

٢٩ - وظلت الحالة الأمنية في برتشكو هادئة. وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية الصربية قد نظمت تجمعات ومسيرات احتجاج محلية تتصل بالضربات الجوية التي قامت بها منظمة حلف الناتو في يوغوسلافيا وبالقرار النهائي لهيئة التحكيم على السواء، فقد ظلت هذه التجمعات بعيدة عن العنف وانتهت حتى قبل وقف الضربات الجوية من جانب الحلف. وواصلت الشرطة المتعددة الأعراق التعاون مع قوة الشرطة الدولية والعمل بقدر معقول من الفعالية على الرغم من تكرار تأخر صرف المرتبات لضباطها وموظفيها.

٣٠ - وفي نيسان/أبريل، انتخب المجلس البلدي سينيسا كيزيتش لمنصب رئيس البلدية (من الحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا). وشهدت دورات المجلس التنفيذي مواجهات أقل وإنتاجية أكبر من أي وقت مضى منذ إنشاء الإدارة المتعددة الأعراق.

المسائل القانونية

٣١ - قانون الهجرة واللجوء: أعيد تقديم مشروع قانون البوسنة والهرسك للهجرة واللجوء إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات للبوسنة والهرسك في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٩ بعد إدخال تنقيحات عليه استنادا إلى التعليقات التي أبدتها لجنة فينسيا. ويعكف مكتبي حاليا على وضع نص موحد كيما يعتمده مجلس وزراء البوسنة والهرسك وتجيزه الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك.

٣٢ - لجنة التعاون القانوني بين الكيانين: في رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل طلبت أن يقوم مجلس رئاسة البوسنة والهرسك وسلطات الكيانين المختصة بإعادة تعيين أعضاء اللجنة الذين توقف عملهم خلال انتخابات أيلول/سبتمبر الماضي، واتخاذ خطوات لتسهيل تحويل اللجنة إلى آلية فعالة للتعاون القانوني بين الكيانين، على النحو الذي أوصت به وثيقة مجلس تنفيذ السلام في مدريد. وحتى الآن لم يستجب لذلك الطلب إلا الاتحاد؛ ومن الواضح أنه يلزم بذل مزيد من الجهود كيما تستأنف هذه الهيئة الحيوية عملها.

٣٣ - قانون العفو: أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في دورتها المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قانون تعديلات على قانون العفو لعام ١٩٩٦، لجعله متوائما مع قانون العفو الخاص بالاتحاد، والذي يوافق اتفاق السلام. غير أن رئيس جمهورية صربسكا آنذاك، نيقولا بوبلاسن رفض التعديل، ووفقا

لأحكام دستور جمهورية صربسكا يجب أن تجيز الجمعية الوطنية القانون مرة أخرى قبل أن يتسنى بدء نفاذه. وأتوقع من جانبي أن يتم ذلك في دورة الجمعية القادمة، المقرر عقدها في منتصف تموز/يوليه.

٣٤ - الجنسية: على الرغم من أن الخبراء من اتحاد البوسنة والهرسك، ومكتب الممثل السامي، ومجلس أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد عقدوا اجتماعهم الأخير منذ أكثر من عام، فلم تبدأ بعد في الاتحاد إجراءات اعتماد قانون الجنسية لاتحاد البوسنة والهرسك. وهذه المسألة عاجلة نظرا لأن مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية المقيمين في البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩٧، سيكون من حقهم الحصول على جنسية البوسنة والهرسك في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وما لم يعتمد القانون بحلول نهاية هذا العام، سيتعذر البت في طلبات الحصول على الجنسية المقدمة من هؤلاء الأشخاص. وينطبق الوضع ذاته في جمهورية صربسكا، حيث تأخر قانون الجنسية بسبب الحالة السياسية الأخيرة. والقانون الآن مدرج بجدول أعمال الدورة القادمة للجمعية الوطنية.

٣٥ - قانون البيئة: قمت بالفعل بإيجاد التعاون بين الكيانين بشأن المسائل المتعلقة بالمياه، وذلك ببدء تشغيل لجنة المياه المشتركة بين الكيانين، التي باشرت عملها بنجاح طوال عام. وأنا الآن عازم على تخفيض حجم الهيكل الجامد غير الفعال الحالي لنظام المياه بالاتحاد. ففي الاتحاد لا يوفر قانون المياه والسياسة المتعلقة بها وإدارتها أساسا ملائما لمنع التلوث ونقص المياه. ويتمثل أحد أهدافي الرئيسية للأجل القصير في إنشاء وزارة موارد طبيعية للاتحاد تشمل البيئة وموارد المياه والحراجة. وتتوزع المسؤولية عن هذه المجالات في الوقت الحاضر بين وزارتين مختلفتين. في حين تستلزم الأهمية البالغة للموارد الطبيعية وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية إحداث تغيير موحد وحاسم لمواءمة التشريعات البيئية للاتحاد مع مبادئ القانون الدولي ومعايير الاتحاد الأوروبي. وما برحت أعول على الدعم المقدم من المجتمع الدولي حيث يعمل مكتبي من أجل اتخاذ خطوات عملية في هذا المجال الرئيسي.

٣٦ - إصلاح قانون الانتخابات: نحن الآن نمضي بسرعة نحو اللحظة التي يمكن فيها توزيع أول نص موحد لقانون الانتخابات الدائم للبوسنة والهرسك. وقد أنجزت لجنة الصياغة بالاشتراك مع مكتبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والفريق الاستشاري الدولي قدرا كبيرا من العمل منذ تقريري الأخير. وذلك معناه أنه سيمكن تقديم مشروع القانون إلى المجتمع الدولي بنهاية تموز/يوليه. وإلى جانب المبادئ المستقاة من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك في حد ذاته تتمثل الأهداف في جعل الأحزاب المنتمية إلى أصل عرقي واحد تعتمد اعتمادا هامشيا على الناخبين من المجموعات العرقية الأخرى، مع تقليل نفوذ الأحزاب الوطنية المتطرفة وجعل أعضاء البرلمان مسؤولين مباشرة بدرجة أكبر أمام ناخبيهم. وعندما يمكن إجراء الانتخابات العامة وفقا لتشريعات البوسنة والهرسك ذاتها سيعتبر ذلك إنجازا هاما لذلك البلد.

٣٧ - قانون العمل: أعربت عن قلقي إزاء تأخر اعتماد قانون العمل الجديد في الاتحاد. وينبغي التغلب على جميع العقبات التي تعترض اعتماد البرلمان له في المستقبل القريب. ولكفالة حرية تنقل الأشخاص في

أنحاء إقليم البوسنة والهرسك وضمان امتثال البلد لالتزاماته بموجب قانون العمل الدولي، سيقدم مكتبي، بتعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية، إلى السلطات المختصة مشروعا لأنظمة العمل على مستوى الدولة.

٣٨ - التشريعات المتعلقة بالمخدرات: سيقدم مكتبي، بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى السلطات المختصة مشروع قانون بشأن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات.

٣٩ - الحكم الذاتي المحلي: عـُرض قانون تغييرات وتعديلات قانون أسس الحكم الذاتي المحلي على مجلس نواب الاتحاد. ومن شأن هذه التعديلات أن تحسن وضع المدن والبلديات في الاتحاد وأن توائم بين التشريعات الاتحادية والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي. ولم يعتمد كانتون سراييفو بعد القانون المتعلق بمدينة سراييفو، وذلك معناه أن عاصمة دولة البوسنة والهرسك والاتحاد لا وجود لها بعد كمدينة بموجب دستور الاتحاد، وهو الوضع الذي يستوجبه بروتوكول سراييفو. ويعمل مكتبي على استعجال اعتماد هذا القانون.

٤٠ - المحكمـــة الدستورية للبوسنة والهرسك: قررت المحكمة الدستورية في دورتها المعقودة في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، عدم اختصاصها بالنظر في الالتماسات المقدمة ضد قرارات غرفة حقوق الإنسان للبوسنة والهرسك. وواصلت المحكمة في دورتها الماضية المعقودة في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، نظرها في قضية تتعلق بتساوق دستوري الكيانين مع دستور البوسنة والهرسك. كما أصدرت حكما أعلنت فيه عدم دستورية وبطلان مرسومي اعتماد معاهدتي التعاون الجمركي والتعاون الاقتصادي بين اتحاد البوسنة والهرسك وكرواتيا نظرا لعدم مراعاة الإجراءات الدستورية للتصديق على المعاهدات. ومن المقرر أن تعقد الدورة القادمة في ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولم يطرأ أي تحسن على الوضع المالي للمحكمة منذ تقديم تقريري الأخير. ولم تف الدولة بالتزامها بتسديد دفعات كافية من ميزانيتها إلى المحكمة الدستورية. وما زال يتعين على المحكمة الدستورية أن تعتمد على الدعم المقدم من مكتبي ومن برنامج تقديم المعونة لإعادة بناء اقتصاد بولندا أو هنغاريا. وعلاوة على ذلك، فإن صندوق تبرعات المانحين الدوليين، الذي يهدف إلى إكمال ميزانية المحكمة كما ينص إعلان مدريد، لا يتلقى الدعم الكافي. وقد قررت ألمانيا تقديم تبرع في ٢٨ أيار/ مايو؛ ووعدت فرنسا والسويد بأن تحذوا حذوها.

٤١ - الخصخصة: اعتمدت كافة القوانين اللازمة لتنفيذ عملية الخصخصة. مما يشكل أساسا قانونيا جيدا لبدء هذه العملية، وإن كانت القوانين المتعلقة برد ملكية العقارات، وهي بدورها أيضا ضرورية لهذه العملية، لا تزال قيد البحث.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٢ - لمحة عامة: قلت الاعتداءات على العائدين المنتمين إلى أقليات عقب بدء الضربات الجوية من جانب حلف الناتو، واستأنف المجتمع الدولي أغلب أنشطته في جمهورية صربسكا، باستثناء بلديتي فوكا وتريبيني. والزيارات التقييمة للعودة مستمرة، وإن كانت قد انخفضت في نهاية نيسان/أبريل وخلال جزء من أيار/ مايو. وعلى الرغم من استمرار نجاح عمليات العودة في كلا الكيانين فقد سجلت في عدد من المناطق في أنحاء البلد حوادث متصلة بالعودة، بما في ذلك تفجيرات المنازل ورجمها بالحجارة وحرقها. وفي كوتور فاروس بجمهورية صربسكا، صدر قرار من البلدية ضد عودة البشناق. واشتملت أغلبية الحوادث على الإضرار بالممتلكات بدلا من الإصابات الشخصية. وفي أعقاب الاستعراض الذي قامت به قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة لقوة الشرطة في استولاتش، وهو ما ذكرته في تقريري السابق، خلص المحققون إلى عدم وجود قوة شرطة محترفة ومشتركة في استولاتش وإلى عدم قيام الدمج لمؤسسات الكانتونات. وأصدر مفوض قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة خطة عمل مدتها ١٠٠ يوم، القصد منها دمج قوة الشرطة والأخذ بدرجة أكبر من سلوك الاحتراف.

٤٣ - سيادة القانون وإصلاح القضاء: منذ تقديم تقريري السابق واصلت أفرقة عاملة مؤلفة من قضاة ومدعين عامين في كلا الكيانين عملها في صياغة قوانين تستهدف إنشاء جهاز قضائي مستقل. وكان مجلس تنفيذ السلام في مدريد قد طلب سن هذه القوانين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويسرني الإفادة بأن الفريق العامل التابع للاتحاد قد قام، بمساعدة من مكتبي، بوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن الاختيار المستقل للقضاة والمدعين العامين، يتضمن أحكاما بشأن منح مرتبات ملائمة وبشأن معايير وإجراءات الفصل من الخدمة. وقام مجلس أوروبا باستعراض مشروع القانون وقدم إلى الحكومة لعرضه على البرلمان.

٤٤ - وفي جمهورية صربسكا، يقوم فريق عامل مماثل، في الوقت الحاضر، بوضع الصيغة النهائية لقوانين تتعلق بالقضاة والمدعين العامين، تتناول نفس المجالات التي يتناولها قانون الاتحاد. وتمثل مشاريع القوانين هذه تقدما ملموسا نحو إنشاء جهاز قضائي مستقل ونزيه. وسيواصل مكتبي بذل جهوده من أجل إصدار هذه القوانين وسيراقب تنفيذها عن كثب.

٤٥ - ويسرني أيضا أن أعلن أن رابطة القضاة والمدعين العامين في جمهورية صربسكا، ورابطة قضاة الاتحاد، ورابطة المدعين العامين للاتحاد، قد اعتمدت بصورة مشتركة مدونة موحدة لآداب المهنة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الانتهاء في تموز/يوليه من استراتيجية الإصلاح القضائي الشاملة التي دعت إليها وثيقة مدريد وستكون بمثابة "خريطة الطريق" للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في المستقبل في مجال الإصلاح القضائي.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الخطيرة التي ترتكب في الاتحاد وملاحقتها قضائيا، بما في ذلك جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة، قدم تشريع في البرلمان يعزز سلطة المدعي العام للاتحاد في ملاحقة

الجرائم التي ترتكب على مستوى الاتحاد وكذلك، في حالات مناسبة، في توجيه الادعاء وتوليه في محاكم الكانتونات. وينشئ التشريع أيضا اختصاصا ابتدائيا على مستوى الاتحاد للمحاكمة على الجرائم المرتكبة على مستوى الاتحاد. ويجري بذل جهود مماثلة لتعزيز استقلالية ومسؤولية المدعي العام على مستوى الكيانين في جمهورية صربسكا، وستدرج ضمن تنقيحات المرحلة الأولى التي ستدخل على القانون الجنائي ومدونة الإجراءات الجنائية لجمهورية صربسكا، التي سينتهى منها في أيلول/سبتمبر.

٤٧ - وسوف تستمر برامج تدريب المدعين العامين والقضاة كوسيلة للتوسع في عملية التطوير في مجال الإصلاح القضائي والقانوني. وقد قام مكتبي بتنسيق أنشطة عدد من الوكالات المنفذة القائمة بالإصلاح القضائي فيما يتعلق بهذه المهمة. ويواصل مجلس أوروبا التركيز على تدريب الدارسين والمهنيين القانونيين في مجال المسائل المتصلة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا رعاية تدريب المدعين العامين وأفراد الشرطة على التحقيقات المعقدة بالتنسيق مع رابطة المحامين الأمريكية/المبادرة المتعلقة بقوانين وسط وشرق أوروبا، ووحدة مكافحة الفساد التابعة لمكتبي. ويجري حاليا إعادة تخطيط برامج مماثلة كان قد شرع فيها من قبل في جمهورية صربسكا وعلى أن تستأنف في المستقبل القريب.

٤٨ - محاكمات جرائم الحرب في المحاكم المحلية: في شهر أيار/مايو، أمرت المحكمة العليا بجمهورية صربسكا بإعادة المحاكمة في قضية "زافورنك ٧" أمام محكمة مقاطعة بييليينا. وبعد صدور قرار المحكمة العليا بجمهورية صربسكا، أذنت جمهورية صربسكا بالإفراج عن السجناء الثلاثة المتبقين في قضية زافورنك في انتظار إعادة محاكمتهم. ويعمل مكتبي مع سلطات جمهورية صربسكا للتوصل إلى حل دائم ومرض من الناحية القانونية لهذه القضية.

٤٩ - وبعد جلسة استئناف عقدت في أيار/ مايو، أمرت المحكمة العليا الفيدرالية بإعادة المحاكمة في قضية إبراهيم ديدوفيتش في قرار حدد عددا من الانتهاكات لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وقد نصت المحكمة العليا في قرارها تحديدا على ضرورة تصحيح هذه الانتهاكات عند إعادة المحاكمة. وقد ألقي القبض على السيد ديدوفيتش في أيار/ مايو ١٩٩٧ ثم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأدانته محكمة كانتون سراييفو العليا في تهم جرائم الحرب التي ارتكبها ضد المدنيين وحكمت عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. وقد حدد موعد لإعادة محاكمته في منتصف تموز/يوليه.

٥٠ - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة: في ٧ حزيران/يونيه، احتجزت قوة تثبيت الاستقرار دراغان كولندزيا، وهو صربي من البوسنة اتهمته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بانتهاك اتفاقيات جنيف وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وأحالته إلى لاهاي. وقد جاء في قرار الاتهام أن كولندزيا كان قائدا مناوبا في معسكر سجن كيراتيرم بالقرب من برييدر خلال الصراع. وكانت هذه هي أول حالة احتجاز تقوم بها قوة تثبيت الاستقرار منذ بدء الهجمات الجوية التي شنها حلف الناتو في آذار/ مارس.

٥١ - الأشخاص المفقودون وعمليات استخراج الجثث: استؤنفت بعد عطلة الشتاء العملية المشتركة لاستخراج الجثث التي يقوم مكتبي بتنسيقها. وما زال التعاون الجيد مستمرا بين الأطراف الثلاثة. وقد ظلت سلطات جمهورية صربسكا تسمح بالوصول التام لمواقع المدافن، كما ظلت توفر الأمن التام في جميع أنحاء جمهورية صربسكا خلال الأزمة التي وقعت في يوغوسلافيا. وقد تم حتى الآن استخراج نحو ٥٠٠ جثة خلال هذه السنة.

٥٢ - مؤسسات حقوق الإنسان: طرأ، منذ تقريري الأخير، تحسّن في تنفيذ قرارات غرفة حقوق الإنسان، وتوصيات أمين المظالم، وقرارات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية. وقد تم، على وجه الخصوص، التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بالشقق العسكرية. ففي هذه الحالات، تم بالتشريع إلغاء عقود الأفراد الذين كانوا قد اشتروا شققهم قبل الحرب بدون أي شكل من أشكال التعويض. وبعد صدور مئات القرارات من الغرفة ومن أمين المظالم، اتفق اتحاد البوسنة والهرسك ومكتبي على تغيير بعض التشريعيات في الاتحاد للقضاء على ما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان. وعندما يتم اعتماد التشريع وتطبيقه، فسوف ترتفع نسبة حالات امتثال المدعى عليهم لقرارات غرفة حقوق الإنسان من نحو ١٠ في المائة إلى ما يزيد على ٨٥ في المائة.

٥٣ - وقد بدأ أخيرا التحقيق الجنائي الدقيق والمحايد الذي طلبه مجلس الأمن وأمين المظالم بالبوسنة والهرسك في الوقائع التي أحاطت بحادثة موستار التي وقعت في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد تولى التحقيق ضباط من الشرطة المحلية تحت إشراف قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة وأحيل تقرير التحقيق إلى المدعي المحلي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

٥٤ - على أنه يتوقع وجود صعوبات في تنفيذ قرارات المؤسسات الأخيرة التي تطلب إجلاء الشاغلين الحاليين للأماكن التي كانت مهجورة فيما سبق. وفي ثلاثة من القرارات الثمانية للغرفة التي تقضي بدفع تعويض من الاتحاد، تم دفع مبالغ تعويض كبيرة نسبيا. وفي بقية الحالات، صدرت أوامر بالدفع من رئيس الوزراء إلى وزير المالية. على أنه يقلقني بالغ القلق أن جمهورية صربسكا لم تقم بعد بدفع تعويضات في القضايا الثلاث التي أمر فيها بالدفع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية صربسكا لم تمتثل لقرار غرفة حقوق الإنسان بتقديم جميع المعلومات المتاحة عن قضية الأب ماتانوفيتش التي تتعلق باختفاء قسيس وأسرته قرب نهاية السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية صربسكا لديها مهلة حتى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ للامتثال لقرار غرفة حقوق الإنسان في قضية الطائفة الإسلامية الذي يلزمها بأن تسمح بإقامة المباني المسوَّرة وإصدار التصاريح لبناء المساجد في جمهورية صربسكا.

٥٥ - وما زال يشغلني نقص تمويل الدولة لمؤسسات المرفقين ٦ و ٧. ذلك أن الدولة لم تقبل بعد الطلبات التي قدمت إليها لزيادة التمويل؛ وآمل أن تكون هناك زيادة بحلول النصف الأخير من عام ١٩٩٩. وقد طرأ تحسن مستمر في التعاون بين ممثلي (وكلاء) الحكومة لدى مؤسسات حقوق الإنسان منذ آخر فترة قدم عنها تقرير، وإن كانت جمهورية صربسكا لم تقم بتمويل مكتب ممثلها.

٥٦ - وقد تم وضع مسودة تشريع لتنفيذ قرارات اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية، والمأمول أن يتم اعتمادها قبل التقرير التالي الذي سيقدم إلى مجلس الأمن.

٥٧ - الممتلكات: قمت خلال هذه الفترة باتخاذ عدد من القرارات التي تعدل قوانين الممتلكات في كلا الكيانين لتعزيز الإطار القانوني للعودة. وقد شملت هذه القرارات إلغاء الحقوق الجديدة في شغل الأماكن بصفة دائمة وهي الحقوق التي منحت خلال الحرب ومنذ انتهائها بالنسبة للشقق المملوكة للاجئين والمشردين ، كما شملت قواعد أكثر تشددا فيما يتعلق بالشغل المتعدد والحق في السكن البديل. وقد قبل حكومات الكيان هذه القرارات ويجري حاليا تنفيذها في الميدان. وأتوقع أن تواصل حكومات الكيان، وخاصة في جمهورية صربسكا، تعزيز الإطار القانوني والإداري للعودة، كما أن من الممكن أن يتدخل مكتبي مرة أخرى عند الاقتضاء.

٥٨ - أما تنفيذ القوانين فهو آخذ في التحسن في معظم أجزاء الاتحاد، كما أن معدل إجلاء الشاغلين الحاليين للممتلكات المملوكة للاجئين والمشردين هو الآن أعلى منه في أي وقت مضى. وفي جمهورية صربسكا، بدأ تنفيذ عملية المطالبات متأخرا ثلاثة أشهر، ولذلك اضطررت إلى تمديد الموعد النهائي للمطالبة بالشقق المملوكة اجتماعيا لمدة ستة أشهر. وأتوقع أن تخصص حكومة جمهورية صربسكا موارد أكثر بكثير للبت في طلبات العودة خلال صيف عام ١٩٩٩.

٥٩ - التعليم: أشعر بتفاؤل حذر لأن تنفيذ المرحلة الأولى من تنقيح الكتب الدراسية، وهي العملية التي يتم بها استبعاد جميع المواد المعترض عليها من تلك الكتب، سوف يستكمل قبل بداية السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠. وقد عطلت السلطات هذه العملية لمدة سنة كاملة وينبغي اعتبار تنقيح المرحلة الأولى مرحلة مؤقتة في عملية إعداد الكتب الدراسية التي تتوافر فيها المعايير الأوروبية المقبولة. وتنفيذ عملية تنقيح الكتب الدراسية شرط لانضمام البوسنة والهرسك لعضوية مجلس أوروبا، وإحراز تقدم كبير في إصلاح التعليم بوجه عام.

٦٠ - ويواصل مكتبي دعم أعمال اليونسكو ومجلس أوروبا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وغيرها من الهيئات فيما تبذله من جهود مستمرة لإصلاح نظام التعليم على جميع المستويات من خلال برامج تتناول إصلاح المناهج، والمعايير التعليمية، ومسائل الإدارة والتمويل، وبناء القدرات في التعليم العالي، وإعداد المعلمين في مجالات حقوق الإنسان والتربية الوطنية والقيادة السياسية والإدارة العامة وقوانين الأعمال التجارية.

٦١ - المجتمع المدني: في آذار/ مارس، قدم مشروع قانون إلى مجلس أوروبا بشأن الروابط والمؤسسات لتقدير ما إذا كانت أحكام مشروع القانون تتفق والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. وعند تلقي رد مجلس أوروبا، ستبدأ المفاوضات مع السلطات من أجل اعتماد هذا التشريع على وجه السرعة. وقد عقد في سراييفو في نيسان/أبريل مؤتمر تناول موضوع "المنظمات غير الحكومية كوسائل للتغيير الاجتماعي

والسياسي"، واشترك فيه أكثر من ٦٠ من المنظمات غير الحكومية من مختلف أنحاء البلد. وكمتابعة للاعتبارات التي وردت في إعلان مدريد، نظم هذا الحدث لمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية في وضع استراتيجياتها للاضطلاع بأدوار أكثر يقظة وأعمق مسؤولية في مجتمع البوسنة والهرسك. وعلى وجه الخصوص، فقد دعت النتائج التي خلص إليها المؤتمر إلى إصدار التشريعات المناسبة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، وزيادة تيسير اتصال المنظمات غير الحكومية بوسائل الإعلام، وتوفير الهياكل الديمقراطية داخل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء المنظمات غير الحكومية دورا أكثر أهمية في زيادة الوعي المدني والتعرف على مشاكل المجتمع، وزيادة مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك مشاركتها في عملية وضع قانون الانتخابات الدائم. وفيما يتعلق بقانون الانتخابات، أصرت المنظمات غير الحكومية على أن يكون لها دور في المراقبة الداخلية للانتخابات، بما في ذلك المراقبة خلال حملة ما قبل الانتخابات.

<u>الإصلاح الاقتصادي والتعمير</u>

٦٢ - أثر ضربات الناتو على جمهورية صربسكا: تقدر حكومة صربسكا أن ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ فرصة عمل قد تعرضت للخطر، وخاصة نتيجة لاضطراب صادرات جمهورية صربسكا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي كانت شريكها التجاري الرئيسي قبل الأزمة. كما أن الإنتاج لن يعود إلى مستوياته السابقة في المستقبل المنظور. وهذا الانخفاض في الإنتاج والتجارة يؤثر على الإيرادات العامة والخدمات الاجتماعية. ويحاول مكتبي الحصول على دعم للميزانية من المجتمع الدولي. وقد أدى الدعم المباشر والسريع للميزانية (من حكومة الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ومن الدانمرك أيضا) إلى الإقلال إلى أدنى حد من أثر الضربات على الحالة السياسية والاجتماعية العامة. ومن المزمع الحصول على مساعدة إضافية من الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن السوق الخارجية الرئيسية لجمهورية صربسكا قد تأثرت تأثرا شديدا. وسيكون من الصعب التغلب على أثر ذلك في المدى القصير.

٦٣ - مؤتمر المانحين الخامس: شارك مكتبي مشاركة واسعة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين الخامس الذي عقد في بروكسل يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩. وقد أعلن ٤٥ بلدا و ٢٠ منظمة (منها البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي) التبرع بمبلغ ١,٠٥٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة وتم الوصول إلى المبلغ المستهدف وهو ٥,١ بليون دولار، وذلك في إطار برنامج أولويات التعمير. وقد تجاوزت التبرعات المعلنة هذه السنة الاحتياجات والتوقعات بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وأكدت أن المانحين لم يصلوا بعد إلى مرحلة الإنهاك. على أن أي تفاؤل ينبغي أن يكون في الوقت الحاضر تفاؤلا حـــذرا: فقد تم تحذير المسؤولين في البوسنة والهرسك في المؤتمر من أن "وهن شعور التعاطف" قد لا يكون جد بعيد، وخاصة بالنظر إلى أحداث كوسوفو. والتمويل المطلوب، وهو بليون دولار، لا تدخل فيه تكاليف الأثر المترتب على كوسوفو، والذي يقدر الآن بنحو ٩٠ مليون دولار، بالنسبة للكيانين. ومعنى هذا أنه لا تزال هناك فجوة في التمويل قدرها نحو ٥٠ مليون دولار.

٦٤ - وتعزز المواضيع الرئيسية للمؤتمر رسالتي فيما يتعلق بالطريق إلى المستقبل: مجتمع حديث وديمقراطي؛ وسلوك مسؤول من جانب الساسة؛ ومزيد من التركيز على الإصلاح الاقتصادي؛ وضرورة واضحة لسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وحق المشردين واللاجئين في العودة إلى ديارهم.

٦٥ - وتشمل الأولويات ما يلي: الخدمات المحلية والاجتماعية الداعمة لعودة اللاجئين (الإسكان، والمياه، وإدارة النفايات، والتدفئة، والصحة، والتعليم، وحل مشكلة الألغام الأرضية)؛ والإصلاحات المؤسسية وإصلاح السياسات بما يدعم تطوير القطاع الخاص؛ والمبادرات الاقتصادية الهادفة (التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللزراعة)؛ وبرامج توفير فرص العمل؛ وتوفير الدعم المالي للنفقات المتكررة، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية.

٦٦ - التعمير: استمرت أعمال الإصلاح على الجسرين الواقعين بين كرواتيا والبوسنة والهرسك في دوبيتشا وبرود وغراديسكا، بينما تمت عملية إزالة الألغام والأشغال الأولية في كستنيتشا ويازينوفاتش وسماتش. وقد كان لمكتبي دور في تحقيق الفتح المؤقت لنقطة عبور حدودية جديدة في نوفي، للتخفيف من اكتظاظ حركة المرور وتسهيل مرور الأشخاص والبضائع بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. وسوف ينشئ جيش جمهورية صربسكا بالتعاون مع كرواتيا جسرا عائما مؤقتا في غراديسكا هذا الصيف، وهي مبادرة حظيت بدعم مني. وقد تسببت الحالة في يوغوسلافيا في تأخير عقد لإصلاح جسر بروكو المزمع توقيعه مع شركة يوغوسلافية.

٦٧ - كما استمرت إعادة بناء جسور أخرى ذات أهمية وطنية، مثل جسر كاروسي الواقع بين الكيانين قرب دوبوج، وجسر اليكسين هان بين موستار ويابلانيتشا. فيما تواصلت الأعمال التمهيدية بموقع الجسر القديم في موستار.

٦٨ - إصلاح المرافق العامة وتنفيذ المرفق ٩: قدمت الحكومة النرويجية، في قطاع الطاقة، منحة بمبلغ ٢٥٠ ألف مارك ألماني لتمويل إعداد قانون الطاقة الكهربائية الخاص بالدولة والكيانين. وقد بدأ خبراء استشاريون نرويجيون الأعمال التحضيرية ذات الصلة في حزيران/يونيه. وتدل جميع المؤشرات على أن الموعد النهائي لصدور قانون الدولة للطاقة الكهربائية (٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩) لم يحظ بالاحترام. وقد وقعت وكالة التجارة والتنمية التابعة للولايات المتحدة مع وزارة الطاقة والمعادن والصناعة التابعة للاتحاد اتفاقين لتقديم منح لتمويل دراسات جدوى تتعلق بمحطة كونييتش لتوليد الطاقة الكهربائية ومناجم الفحم بوسط البوسنة وتوزلا. ويستمر تنفيذ أنشطة متصلة بمركز مشترك لتنسيق توليد الطاقة الكهربائية بغرض إكمال المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاق المبرم مع البنك الدولي. وبدأ مكتب "Techmont Consultants Inc" **الاستشاري دراسة جدوى لتحديد الصورة الأمثل لشبكة نقل الطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أولويات التعمير المتبقية في نظام نقل الطاقة. ومن شأن هذه الدراسة أن تتيح الأساس الذي يقوم عليه وضع وتنفيذ نظام الإشراف على البيانات والتحكم فيها والحصول عليها** (SCADA) **بالإضافة إلى شبكة اتصالات متكاملة.**

٦٩ - النقل: قطاع النقل هو أول المجالات التي تم فيها إنشاء مؤسسات عامة بموجب المرفق ٩ من الاتفاق الإطاري العام للسلام، (مؤسسة النقل والمؤسسة العامة للسكك الحديدية). ولم يدخل من هذه الشركات في طور التشغيل سوى المؤسسة العامة للسكك الحديدية، بيد أنها لم تسجل بعد بسبب غياب تشريعات ملائمة. وستنظر اللجنة المعنية بالمؤسسات العامة خلال اجتماعها المقبل، المزمع عقده في تموز/يوليه ١٩٩٩ (بعد تأجيله مرارا بسبب أحداث سياسية مختلفة) في أي مشاكل محتملة تخص هذه المؤسسات (بما في ذلك تفعيل مؤسسة النقل).

٧٠ - السكك الحديدية: أوضح منتدى الاتحاد الوضع القائم، ثم اعتمدت الحكومة الاتحادية مشروع القانون المتعلق بتنظيم السكك الحديدية في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩. غير أن وزارة النقل والاتصالات في الاتحاد لم تنجز بعد المادة الأولى من هذا القانون. وتظل مسألة ما إذا كان القانون سيسمح بإيجاد مؤسسة ثانية لإدارة السكك الحديدية في موستار بالإضافة إلى المؤسسة الاتحادية للسكك الحديدية، أمرا لم يبت فيه بعد. وسيكون للمؤسسة الثانية التي ستتولى الإدارة دور مزدوج يتمثل في إدارة المرافق الأساسية للسكك الحديدية وتشغيلها. ويتولى مكتبي الآن النظر في هذه المسألة الحساسة. كما ينتظر اتخاذ قرار بهذا الشأن عما قريب حتى يمكن تقديم مشروع قرار إلى البرلمان الاتحادي.

٧١ - الاتصالات السلكية واللاسلكية: قام مجلس الوزراء في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ بأولى التعيينات في مجلس إدارة وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية (ثلاثة أعضاء متفرغين واثنان من الثلاثة أعضاء غير المتفرغين) غير أن عضوا متفرغا من بين الذين عينوا ليس بوسعه تسلم منصبه في المستقبل القريب، بينما تربط اثنين من الأعضاء غير المتفرغين صلات مباشرة مع الجهة القائمة بالتشغيل، مما ينفي عنهما انطباق الشروط. ويعمل مكتبي مع السلطات المعنية لتصحيح هذا الوضع وكفالة التشغيل الملائم لوكالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أسرع وقت ممكن. وقد اتفق على خطة الأرقام الخاصة بالبوسنة والهرسك على المستوى التقني في اجتماع عقد في برن في ٣٠ نيسان/أبريل. وسيحث مكتبي على الاعتماد المبكر لخطة الأرقام هذه من قِبل سلطات البوسنة والهرسك حتى يكتمل تنفيذها بحلول نهاية هذا العام.

٧٢ - البريد: استمرت المراسلات البريدية بين الكيانين دون توقف. وقد اكتمل وضع مشروع قانون بريدي جديد على مستوى الدولة، كانت جميع الأطراف قد ناقشته في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في مقر الاتحاد البريدي العالمي في برن. وسيعقد الاجتماع القادم في تموز/يوليه ١٩٩٩، حيث من المؤمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن أهم المسائل في القانون. غير أن الأطراف تختلف في الوقت الراهن بشأن تنظيم القطاع البريدي. وتجري حاليا مناقشات مع مختلف الأطراف لتحديد الأموال اللازمة لإعادة البناء التي يحتاج إليها هذا القطاع بشدة. وقد قام مكتبي في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بتنظيم واستضافة حلقة عمل عن الأعمال المصرفية البريدية في سراييفو. وحضر حلقة العمل هذه زهاء ٤٠ ممثلا عن مختلف المناطق التي يشملها النظام البريدي والمصرفي في البوسنة والهرسك.

٧٣ - الإصلاح والتحول على صعيد الاقتصاد الكلي: تواصل غرفة العمل المعنية بالمسائل الاقتصادية كما في السابق وطبقا لإعلان مدريد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، توفير التوجيه للجهات المانحة فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية، بما في ذلك تحديد شروط هذه المساعدة. وعلى سبيل المثال، قام أعضاء الفرقة، باستعراض وإقرار شروط مؤتمر المانحين لعام ١٩٩٩. وهي تشمل إحراز تقدم مرض بشأن مسألة عودة الأقليات؛ وتنفيذ قوانين الملكية؛ والتنفيذ الكامل لقانون الجمارك في البوسنة والهرسك وتطبيق الرسوم الجمركية الإضافية وفقا لقرار مجلس الوزراء؛ وقيام الكيانين بوضع خطة لتصفية وإصلاح مكاتب المدفوعات؛ والمضي قدما في عملية الخصخصة (وبالتحديد كفالة أداء جميع وكالات الخصخصة مهامها على الوجه الأكمل، ومواءمة قوانين الكيانين مع القانون الإطاري وإنفاذ أحكامه)؛ وتمويل التلفزيون الحكومي بإصدار التشريعات المناسبة، وهي مسؤولية تقع على عاتق الكيانين.

٧٤ - الماركا القابلة للتحويل: احتفل المصرف المركزي للبوسنة والهرسك في ٢١ حزيران/يونيه بالذكرى السنوية لطرح الماركا القابلة للتحويل. وشكر مدير المصرف خلال مؤتمر صحفي السلطات المحلية والمجتمع الدولي ومكتبي بصفة خاصة على ما قدموه من دعم. وما فتئت الماركا القابلة للتحويل تكتسب ثقة متزايدة، ورغم المصاعب الجمة التي واجهتها، بما في ذلك الشكوك التي حامت حولها على نطاق شعبي واسع. وقد سجل بيان الميزانية الخاص بالمصرف المركزي ارتفاعا بلغ ٣٤٠ مليون ماركا قابلة للتحويل في أيار/ مايو ١٩٩٩، فيما سجل مبلغ ١٥٠ مليون منذ عام مضى، أي ما يمثل زيادة تقدر بنسبة ١٣٧ في المائة. وقد قامت مؤخرا مؤسسة "Ernst & Young" بتدقيق حسابات المصرف المركزي فخلصت إلى سلامة هذه الحسابات. وفي جمهورية صربسكا، تستخدم الماركا القابلة للتحويل في حوالي ٧٠ في المائة من المدفوعات والإيرادات الحكومية. وأدى الاستخدام المتزايد للماركا إلى توسيع التجارة الداخلية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية. وبفضل ارتباط المراكا بالمارك الألماني، فإن لها سعر صرف ثابتا مقابل عملة اليورو. ومن الأمور الإيجابية ما سجل مؤخرا في النمسا وسويسرا وألمانيا من تداول الماركا، فضلا عن المؤشرات التي تدل على أن هذه العملة ستتوفر قريبا للمعاملات في هنغاريا وكرواتيا. وتتمثل أهداف المصرف المركزي للعام القادم في سك عملة معدنية بقيمة ١ و ٢ ماركا قابلة للتحويل؛ وضمان الاستغناء في نهاية المطاف عن المارك الألماني والكونا والدينار عن نظام المدفوعات؛ مع إصلاح نظام المدفوعات وجعله متكاملا؛ والإبقاء على استقرار مجلس العملات.

٧٥ - ميزانية الدولة: سدد الكيانان مساهمتهما في ميزانية الدولة للفترة المتراوحة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٩٩، غير أنهما لم يؤديا بعد مساهمتها عن الفترة من أيار/ مايو إلى حزيران/يونيه. وقد قدم مكتبي إلى مجلس الوزراء مشروع ميزانية للدولة (أعده صندوق النقد الدولي). ومن ثم عين المجلس لجنة للعمل على تنفيذ المشروع. وقد أحيطت الجهات المانحة علما بهذا المشروع، غير أننا لم نتوصل بعد إلى أي استجابة بناءة. وعليه، فلم يتم الوفاء بالموعد النهائي الذي نصت عليه وثيقة مدريد لوضع ميزانية الدولة (نهاية حزيران/يونيه).

٧٦ - إصلاح مكاتب المدفوعات: في ٣ حزيران/يونيه، اعتمد الاتحاد مجموعة من التعديلات على القانون الخاص بنظام المدفوعات الداخلي. وسيلغي القانون المعدل، لدى اعتماده من قبل البرلمان، الوضع الاحتكاري لمكاتب المدفوعات إزاء عمليات المدفوعات الداخلية، كيما يرسي أساسا قانونيا لإنشاء مجلس إدارة يكفل الشفافية في عملية التحويل. وسيتم إنشاء مجلس إدارة مماثل في جمهورية صربسكا قريبا بمرسوم حكومي. وبصفة عامة، تم إحراز تقدم مهم في إصلاح نظام المدفوعات والإعداد لتصفية مكاتب المدفوعات بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وهو الموعد النهائي المتفق عليه في مدريد. وقد وضع فريق من الخبراء خطة استراتيجية لنقل مهام مكاتب المدفوعات إلى المؤسسات الحكومية والمصارف التجارية المناسبة. وبدأ المانحون تقديم المساعدة التقنية إلى هذه المؤسسات في العديد من المجالات لإعدادها للاضطلاع بمهامها الجديدة، ولكفالة إجراء عملية التحول هذه بسلاسة. وسيبدأ عما قريب برنامج لنشر التوعية العامة بشأن الجدول الزمني لتصفية مكاتب المدفوعات، كما سيواصل مكتبي رصد التقدم المحرز في إطار هذه المبادرة المهمة. وتضطلع منظمات دولية واسعة النطاق، تنضم تحت لواء المجموعة الاستشارية الدولية وترأسها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتنفيذ برنامج العمل الخاص بالإصلاحات.

٧٧ - الجمارك والتجارة: منذ ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩، بدأ التطبيق الموحد للسياسة الجمركية للبوسنة والهرسك في جميع أرجاء البلد. وعقب قرار اتخذه مجلس الوزراء في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ألغى الكيانان كلاهما المعاملة الجمركية التفضيلية الموالاة للواردات من كرواتيا إلى الاتحاد ومن يوغوسلافيا إلى جمهورية صربسكا. وقد كانت هذه الواردات تعامل في السابق، على الرغم من القوانين الجمركية، بوصفها منتجات داخلية، مقابل رسوم إدارية تبلغ ١ في المائة بدلا من الرسوم الجمركية. ويمثل إنهاء هذه الممارسة، وهو أمر لم يتحقق إلا بعد ضغوط مستمرة مارسها مكتبي، تقدما هاما صوب تطبيع الاقتصاد في البوسنة والهرسك وإنشاء حيز اقتصادي وحيد. وعلاوة على ذلك، فمن المنتظر أن ترتفع الإيرادات الجمركية نتيجة لهذا القرار. وبغرض تعزيز إنشاء حيز اقتصادي وحيد، يواصل مكتبي جهوده لمواءمة النظامين الضريبيين في الكيانين، وجعل المناخ التجاري منسجما مع معايير الاتحاد الأوروبي. ويشكل الاتفاق الموقع بين الكيانين في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن مواءمة معدلات ضريبة الإنتاج خطوة كبرى في هذا الاتجاه.

٧٨ - الخصخصة: بطلب من السلطات المكلفة بالخصخصة ومن الحكومتين في كلا الكيانين، فضلا عن المنظمات الدولية المعنية بعملية الخصخصة، أصدر مكتبي ورقة معنونة "أهلية الحصول على قسائم". وتحدد هذه الورقة أهلية المواطنين للحصول على قسائم من مختلف الفئات، مع وضع الاختلافات بين قوانين الكيانين في الاعتبار، وتكفل احترام الحقوق الأساسية المجسدة في القانون الإداري للبوسنة والهرسك المتعلق بخصخصة المؤسسات والمصارف.

٧٩ - ثمة أربع فئات من المطالبات التي يتقدم بها المواطنون في عملية الخصخصة وهي: المطالبات الخاصة بالجنود الذين لم يحصلوا على مرتباتهم في الاتحاد؛ والمطالبات العامة؛ وحسابات التبادل المجمدة؛ والمطالبات الخاصة بالمعاشات التقاعدية غير المسددة. وقد ضخمت المطالبات غير المبررة والمقدمة بدافع سياسي المبلغ الإجمالي الإسمي للمطالبات الخاصة بالحسابات المجمدة إلى حوالي تسعة بلايين ماركا قابلة

للتحويل وعـُطلت بذلك عملية الخصخصة. وقد تقلص هذا المبلغ، بفضل تدخل مكتبي، إلى ٧,٧ بليون ماركا بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٩. وقد أزاح ذلك عقبة كبرى كانت تعترض بدء عملية الخصخصة.

٨٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت عملية خصخصة على نطاق صغير في الاتحاد. ويكفل مكتبي، بمشورة تقنية من الهيئة المستقلة لرصد الخصخصة، أن تمضي هذه العملية بطريقة تجمع بين الكفاءة وعدم التمييز.

٨١ - مكافحة الغش والفساد: ما برحت الحرب ضد الفساد تشكل تحديا رئيسيا في البوسنة والهرسك. ويعمل مكتبي بنشاط من أجل تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد للبوسنة والهرسك، التي أقرها المجلس التوجيهي في آذار/ مارس. كما نعكف على مساعدة الشرطة والمدعين العامين في عشرات من القضايا الكبرى المتعلقة بجريمة الفساد والجرائم الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، التي ضاعت بسببها مئات الملايين من الدولارات من الإيرادات الحكومية. كما يضع مكتبي مسودة لقانون جديد لحماية الشهود وهو أمر تمس الحاجة إليه كثيرا باعتبار أن كثيرا من القضايا الجنائية لا يمكن تقديمها للمحاكمة نظرا لأن الشهود قد واجهوا التهديد والتخويف ومن ثم فهم يخشون الإدلاء بشهادتهم. وفي أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٩ عمل مكتبي على عقد اجتماع تنسيقي كبير للافادة عن التقدم المحرز حتى الآن وتنسيق الجهود المبذولة مستقبلا. وقد حضرت الاجتماع المذكور جميع المنظمات الدولية المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية. على أننا لـم نستطع عقد المؤتمر الوطني المعني بالفساد والشفافية في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٩، كما كان مقررا، بسبب الشواغل الأمنية المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها حلف الناتو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إلا أن مكتبي بدأ حملة كبرى لزيادة الوعي الجماهيري بمغارم وآثار الفساد فيما يتعلق بحياة البشر والمجتمع مع تشجيع عدم السكوت على استغلال الوظيفة العامة. (سوف يعقد المؤتمر الوطني في أيلول/سبتمبر).

٨٢ - الإحصاءات: ما برح مكتبي يولي أهمية كبيرة لتوفير البيانات الإحصائية الكافية والموثوقة عن البلد. وعلى نحو ما ذكره تقريري ربع السنوي الأخير، فإن معهد البوسنة والهرسك للإحصاءات يعمل بنشاط وقد أصدر النشرة الإحصائية الأولى في آذار/ مارس ١٩٩٩. وما برح عمل المركز في تقدم مطرد على جبهات شتى بما في ذلك المسائل التشريعية. ومن المقرر إجراء دراسات استقصائية عن الأسر المعيشية والقوى العاملة. كما تعهد المانحون بمساعدة الهيئة الحكومية المعنية والمعاهد الإحصائية التابعة للكيانات بتقديم سبل التدريب والمعدات للمواءمة بين المنهجيات المستخدمة مع تعزيز التعاون فيما بين المعاهد المذكورة.

٨٣ - الزراعة: يسعى مكتبي جاهدا للحصول على المساعدات الدولية وتهيئة سبل التعاون لدعم الزراعة الكفافية. ولسوف يتمثل في ذلك مصدر رئيسي للدخل والعمالة بالنسبة إلى قطاع كبير من السكان في الأجل القصير. كما جرى الاضطلاع بجهود رامية لدعم وتنسيق تخطيط التنمية الريفية. وينصب التشديد في هذا

المجال على التدريب والتخطيط على مستوى البلديات. وأخيرا يتولى مكتبي تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي نحو تسجيل الأراضي وما يتصل بذلك من أمور.

حالات العودة

٨٤ - وصل عدد حالات عودة الأقليات المسجلة بين شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، طبقا لأرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى ٥٠٢ ٣ مقارنة مع ٠٦٠ ٣ خلال الفترة نفسها في عام ١٩٩٨. وبرغم الأثر الناجم عن الأزمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فقد استمرت حالات العودة والزيارات المقررة في إطارها.

٨٥ - كما استمرت حالات العودة التلقائية والمنظمة بما في ذلك ما تم منها إلى الجهات التي كانت العودة تعتبر فيها متعذرة منذ عام مضى فقط. وعلى سبيل المثال فأول حالات عودة للصرب إلى رافانو تمت في أيار/ مايو. كما أن أول حالات عودة للبوسنويين إلى الهرسك الشرقية (جمهورية صربسكا) تمت في حزيران/يونيه. وفضلا عن ذلك، تمت ٤٥٥ حالات عودة تلقائية إلى سبع قرى في منطقة بريدور على مدى الأسابيع الأخيرة. وفيما أمكن تأمين التمويل لدعم حالات العودة المذكورة، إلا أنها تشير إلى استمرار الحاجة إلى توخي المرونة من جانب المانحين وإلى إعادة توجيه الموارد لدعم حالات العودة عندما تتم وفي الأماكن التي تجري فيها.

٨٦ - ومنذ تقريري الأخير، فقد عملت على إنشاء وجود ميداني في سوكولاك، كما عمد مكتبي إلى تطوير الحوار مع السلطات المحلية والأشخاص المشردين في فوكا وفايسغراد وبالك وهان - بيساك وغيرها من البلديات المحلية القريبة وكلها تشكل مناطق لعودة محتملة من جانب البوسنويين. وفي معظم هذه المناطق تم التعهد بالتزام ثابت من جانب المجالس البلدية للتمكين لعودة الأقليات. وبالإضافة إلى عدد من مشاريع التعمير الجارية حاليا، فإنني متفائل تماما إزاء الفرص المتاحة هناك إذا ما واصل المجتمع الدولي التزامه الثابت في هذا الشأن. وفي سراييفو، أدت شهور من الضغط من جانب أعضاء فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير لتعزيز سيادة القانون، إلى نتائج مثمرة تمثلت حاليا في سرعة وتيرة إعادة إسكان الأقليات في بيوتهم فيما يؤدي كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك دورا رئيسيا في مجالات التدريب وتقديم المشورة إلى قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة وإلى الشرطة والسلطات المحلية بشأن دورها القانوني في عمليات الطرد.

٨٧ - على أن مسائل الممتلكات ما زالت تعوق عمليات العودة. حيث يسود إساءة استخدام الأراضي التي كانت من الناحية الاجتماعية تخص اللاجئين والمشردين الذين هربوا منها خلال الحرب، فضلا عن سوء إعادة توزيعها بل وبيعها مما أثبت أنه عقبة كأداء إزاء العودة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وفي كثير من مناطق العودة، عمدت البلديات إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية السابقة أو هدمت البيوت التي تضررت خلال الحرب من أجل استخدام الأرض القائمة عليها لأغراض مختلفة. وكما كانت المواقع الثقافية والدينية السابقة والمبادئ التجارية الخاصة مستهدفة لأغراض إعادة التخصيص الاستراتيجية. وتأتي هذه

الممارسات لتدمر سبل المعيشة والتراث الثقافي والديني للاجئين والمشردين بما ينتهك بصورة سافرة الملحق ٧ من اتفاق السلام. وهي كذلك تهدد بإعاقة عمليات التعويض والخصخصة. وفي ظل هذه الخلفية، أصدرت قرارا بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٩ بأن تنزع من البلديات سلطة إعادة توزيع أي ممتلكات مملوكة اجتماعيـا أو التصرف فيها بـأي طريقة (خلاف الشقق التي تنظم استخدامها قوانين منفصلة) في حالة ما إذا كانت تستخدم بحلول يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ للأغراض السكنية أو الدينية أو الثقافية أو لأنشطة الأعمال الزراعية والتجارية الخاصة. وبذلك أصبحت أي قرارات بشأن إعادة التخصيص من هذا القبيل تكون قد اتخذت منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وتمس حقوق اللاجئين والمشردين لاغية وباطلة باستثناء أعمال التشييد الكبيرة والمشروعة التي بدأت. ويمثل قراري إجراء مؤقتا يرمي إلى إبقاء الحال على ما هو عليه فيما يتم إجراء إصلاحات عميقة للإطار القانوني الذي ينظم استخدام الأراضي، أو ردها. ولسوف يظل هذا الوقف للإجراءات ساريا حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ وإن كان يمكن تمديده إذا لم يتم بصورة مـُرضية إيجاد حل للوضع القانوني، علما بأنه لا ينطبق على إقليم مقاطعة برتشكو.

٨٨ - ومن ناحية إقليمية، فإنني أرحب، منذ إصدار تقريري الأخير، باستئناف الأنشطة القنصلية الكرواتية في بانيا لوقا وآمل في افتتاح سريع للقنصلية العامة الدائمة في الموقع ذاته على أساس ساعات العمل الكاملة. ولكن فيما تهيئ الخدمات القنصلية للمواطنين الكرواتيين في البوسنة والهرسك السبل اللازمة للحصول على وثائق السفر، فما زال هناك بعض العقبات. فاللاجئون يصادفون صعوبات في إعادة حيازة ممتلكاتهم كما أن التشريعات التمييزية وعدم التكافؤ في سبل الحصول على مساعدات التعمير في كرواتيا ما زالت تشكل عقبات تحول دون العودة. ولقد أعربت عن شواغلي للحكومة الكرواتية بشأن هذه المشكلات. ولسوف يقوم مكتبي برصد هذه العملية بدقة فضلا عن تعاونه الوثيق مع فريق تيسير العودة في كرواتيا لتعزيز العودة عبر الحدود.

وسائل الإعلام

٨٩ - دخل مشروع قانون الإذاعة والتلفزيون في الاتحاد مرحلة استعراضه الثانية من جانب حكومة الاتحاد كيما يطـُرح في شكله النهائي على برلمان الاتحاد. وفي ضوء المفاوضات المسهبة التي تم إجراؤها على مستوى الاتحاد فضلا عن أن ثمة تدابير إصلاحية حيوية أخرى، ومنها مثلا تنظيم الإذاعة والتلفزيون في كرواتيا من جانب اللجنة الإعلامية المستقلة وإعادة إحلال الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك، هي أمور مرتبطة باعتماد هذا القانون، فلسوف ينظر إلى أي تعديلات واسعة أخرى على أنها محاولة لإعاقة العملية ولن يسمح بها. وعند الاقتضاء فلسوف ألجأ إلى السلطات الممنوحة لي في إطار المرفق ١٠ لفرض قانون الإذاعة والتلفزيون الاتحادي.

٩٠ - وتم إصدار وثيقة المسودة الأولى في حزيران/يونيه عن الفريق العامل للإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك التابع لمجلس الإدارة والموكل إليه وضع خطة إطارية لإنشاء خدمة إذاعة وبث على مستوى البلاد بأسرها. وسيشكل ذلك أساس مناقشة سياسية وعامة مستقبلا بشأن تكوين دائرة للبرامج ومؤسسة عامة بموجب المرفق ٩. وتزمع لجنة المؤسسات العامة مناقشة المسألة في دورتها القادمة.

٩١ - وقد اجتمع في سراييفو ممثلو مكتب الموارد البشرية، ولجنة الإعلام المستقلة واليونسكو لمناقشة المساعدة التي يمكن أن تقدمها اليونسكو في وضع هيكل قانوني واضح لوسائل الإعلام في البوسنة والهرسك. وصدر عن الاجتماع قرار مشترك يقضي بأن تأتي أولوية مشاركة اليونسكو على شكل مساعدة للتزويد بخبراء في مجال القوانين المتعلقة بالخدمات الإذاعية العامة. ومن ثم بدأت الآن مبادرة لتطوير هذا الاقتراح.

٩٢ - ولقد أمكن إلى حد كبير تخطي النكسة التي وقعت مؤخرا في التغطية الإخبارية في الإذاعة والتلفزة الصربية، وجاءت كنتيجة مباشرة للأوضاع السياسية الهشة في جمهورية صربسكا، فضلا عن الأحداث التي شهدتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبعد أن أدرجت ضمن البرامج الإخبارية مقابلات أجريت مع ممثلي المجتمع الدولي، إضافة إلى توسيع التغطية الإعلامية لأوضاع اللاجئين في كوسوفو. ورغم أن الإذاعة والتلفزة الصربية لا تخضع لرقابة سياسية مباشرة، إلا أنها ما زالت تردد لهجة متعصبة قوميا. ومن ثم فإن شروط التصريح لها سوف تقتضي منها أن تخدم جميع مواطني الكيان المذكور وأن تلبي حدا أدنى معينا من معايير الإذاعة العامة.

٩٣ - وقد مضى الآن عام تقريبا على دخول لجنة وسائل الإعلام المستقلة طور العمل. ومنحت حتى الآن الأغلبية العظمى من التصاريح المؤقتة لفترة ستة أشهر لنحو ٢٦٩ محطة إذاعية وتلفزيونية، مما يتيح اتمام كامل عملية منح التصاريح في موعد أقصاه حزيران/يونيه. وتعد اللجنة العدة لاخضاع جميع مؤسسات البث العامة لالتزامات تشترط فيها توافر الشفافية المالية واستقلالية هيئاتها التحريرية واحترام التنوع الإثني.

٩٤ - وتقوم اللجنة باستعراض شامل للتشريعات المتعلقة بوسائط الإعلام بالتشاور في ذلك مع نواب من برلماني الكيانين. ومن المقترحات الجارية مناقشتها، التشريعات المتعلقة بحرية الإعلام. حيث أن مكتبي ولجنة وسائط الإعلام المستقلة يريان أن تلك التشريعات من أسبق الأولويات المتعين تحقيقها في السنة الحالية في كلا الكيانين.

٩٥ - وفي الوقت الحاضر، تعمد الأفرقة الاستشارية الإقليمية للجنة، التي أنشأتها إدارة الرقابة، إلى إشراك ما يزيد على ٧٠ من أجهزة الإعلام في كامل أنحاء البلد في مناقشات تجريها شهريا. ولما كانت هذه الأفرقة مراكز رئيسية تصب فيها المعلومات من مختلف الجهات، فهي بالنسبة للجنة بمثابة قناة تستمد منها ما يصدر عن مجتمع وسائل الإعلام من ردود فعل حقيقية ولا تقدر بثمن، وهي أفرقة تعتبر بدون شك مثالا حيا على نجاح اللجنة.

٩٦ - وتضم البوسنة والهرسك حاليا ما يمثل بالتأكيد أكبر تجمع في العالم لمؤسسات البث الإذاعي إذ أن ما يزيد عن ٢٧٠ مؤسسة إذاعية وتلفزيونية تستخدم حوالى ٧٥٠ جهاز إرسال إذاعي وتلفزيوني مما يشكل وضعا أقل ما يقال عنه أنه فوضوي. وهذا ما يفسر الأهمية البالغة التي تكتسيها المهمة الكبيرة الجارية للتخطيط لعملية البث في كامل أنحاء البلد ولوضع خطة لرصد الاعتمادات اللازمة لها، والتشاور في

هذا الشأن مع الوكالة الجديدة المزمع إنشاؤها للاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك. وهذا ما سيقود في مرحلة لاحقة إلى التخطيط على المدى الطويل لإدخال تكنولوجيا البث الرقمي.

٩٧ - والعمل جار أيضا لتأسيس مجلس للصحافة عملا بميثاق الشرف الصحفي. و بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، استضافت اللجنة مؤخرا مؤتمرا لصحفيي كلا الكيانين لمناقشة إجراءات الرقابة الذاتية. ومن المزمع أن تتخذ مبادرات أخرى في هذا الميدان بالتشاور مع الصحفيين.

٩٨ - ونظرا لأنه تقرر حاليا أن يكون الموعد الرسمي للانتخابات في ربيع عام ٢٠٠٠، يجري الآن تنظيم جدولة أنشطة الحملة الإعلامية لدائرة الشؤون العامة وفقا لذلك. ومن شأن هذا التأخير أن يتيح الفرصة لزيادة التعمق في أبرز المسائل التي تكتسب أهمية بالغة لدى الناخبين وبما يتيح التخطيط لحملة تركز فيها المنافسات الانتخابية على أهداف أكثر وضوحا.

٩٩ - وقد تمثلت المشكلة الكبرى الوحيدة التي حالت دون إصلاح وسائل الإعلام على النحو المبين بوثيقة مدريد، في عدم توفير الأموال الكافية لتمويل المشاريع الاستراتيجية التي عرضت أولا في مؤتمر المانحين المصغر الذي عقد في شباط/فبراير ثم عرضت في مؤتمرهم الرئيسي في أيار/ مايو. ذلك أنه لم يقدم هذا العام لأنشطة مؤسسات البث العام سوى مبلغ ضئيل جدا ولم تحصل اللجنة سوى على ٥٠ في المائة من ميزانيتها. ثم إن شبكة الإذاعة المفتوحة لا تزال ناقصة التمويل بنسبة خمس ميزانيتها. وحتى الآن، لم تقدم أي أموال لبرامج التدريب التي لا نستطيع بدونها الاستمرار في تنفيذ الاصلاحات التي جهدنا من أجل إدخالها على وسائل الإعلام. وكما هو الشأن في أغلب الحالات، فان القسط الأكبر من الأموال التي أعلن حتى الآن عن التبرع بها، لم يقدم بعد بسبب مشاكل البيروقراطية في المؤسسات والحكومة. ولا سبيل إلى إصلاح وسائل الإعلام بغير هذه الأموال.

المسائل العسكرية

١٠٠ - التقدم المحرز في إزالة الألغام في البوسنة والهرسك مستمرا. ويتولى تنسيق معظم الأنشطة التجارية لإزالة الألغام، الصندوق الإستئماني السلوفيني الذي افتتح في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وسدد مدفوعاته الأولى في آذار/ مارس ١٩٩٩. وسيكون هذا الصندوق في السنوات القادمة بمثابة همزة وصل في مجالي تمويل أنشطة إزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحاياها. ويشجع المانحون على التبرع من خلال هذا الصندوق لكسب أقصى قدر من الأرباح التي تقدمها آلية "ضاعف أموالك" التي ترعاها حكومة الولايات المتحدة. ويهدف الصندوق إلى جمع ١٤ مليون دولار في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وقد دفع المانحون حتى الآن في حساب الصندوق ٣,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة وتعهدوا بأن يدفعوا بالإضافة إلى ذلك ٨,٥ مليون دولار.

١٠١ - وفي ضوء الصعوبات المالية الحالية، واستمرار فترات عدم التيقن لمدة أطول من قبل، وافق مجلس المانحين في ١٢ أيار/ مايو على إجراء استعراض مفصل للهياكل الأساسية لإزالة الألغام. والهدف من ذلك

هو التوصل إلى طريقة لتعديل تلك الهياكل بحيث يتسنى إنفاق تبرعات المانحين على الوجه الأمثل، وإصدار توصية في هذا الشأن. ومن المقرر أن يبدأ هذا الاستعراض في ١٩ تموز/يوليه وستحال نتائجه إلى المجلس في آب/أغسطس ١٩٩٩.

١٠٢ - اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية: منذ تقريري الأخير، لم تحرز هذه اللجنة مرة أخرى تقدما يذكر. فقد ظل الكروات ينتهزون كل فرصة لإعاقة التقدم صوب إنشاء الهياكل الأمنية المشتركة. وبعد انعقاد مجلس تنفيذ السلام التابع للمجلس التوجيهي، في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أوعزت للرئيسين في (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩) أن ينشئا، بحلول ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، أمانة دائمة تقوم بجميع المهام. وقررت أمانة اللجنة الدائمة التي لا تجتمع سوى مرة واحدة كل أسبوعين أن يكون الاجتماع المقبل للجنة الدائمة في ١٥ تموز/يوليه بمثابة منتدى لتأييد توجيهاتي. وعليه، فمن المستبعد الوفاء بموعد بتاريخ ٧ تموز/يوليه المذكور كموعد نهائي. وفي غياب أي أعمال تحضيرية من جانب الأمانة (وهي لا تزال تعتمد على مكتبي في إعداد وترجمة الخطط والمحاضر) فإنني أخشى ألا ينجز في ١٥ تموز/يوليه سوى النزر القليل. وقد أوضحت أن المجتمع الدولي يولي اهتماما كبيرا لهذه المسألة وأنني بصدد ممارسة ضغوط على أعلى المستويات. ومع ذلك لن تتحقق أي نتائج إن لم يعاقب أي فصيل على عدم الامتثال. وينبغي الاتفاق على تفاصيل العقوبات، وإلا فإن شروطنا ستظل دون أساس، وتضيع منا فرصة ممارسة أي ضغوط مناسبة.

١٠٣ - الطيران المدني: أقر المجلس الوزاري للبوسنة والهرسك قانون الطيران المدني وأحاله على الجمعية البرلمانية لإصداره. ويوجد ممثل عن منظمة الطيران المدني الدولي في البوسنة والهرسك لتنفيذ المشروع الذي تموله المنظمة الأوروبية للطيران المدني. ويعمل مكتب الموارد البشرية بتعاون وثيق مع هذا الممثل لوضع الإجراءات والنظم التنفيذية اللازمة. وقد التقت إدارة الطيران المدني بمسؤولين من هيئة المراقبة الأوروبية في ٢٨ حزيران/يونيه لمناقشة نظم الحركة الجوية في وسط أوروبا. وفي أعقاب هذا الاجتماع، أوصت الإدارة مجلس الوزراء أن تقدم البوسنة والهرسك طلبا للانضمام إلى نظام الحركة الجوية في وسط أوروبا، والمشاركة في تخطيط وتنفيذ هذا النظام الإقليمي لمراقبة الحركة الجوية المتوقع أن يصبح جاهزا للعمل في عام ٢٠٠٦.

١٠٤ - ولا يزال البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير يقدم عروضا لتمويل بعض أنشطة الملاحة الجوية. وقد اتخذت معظم القرارات الفنية بشأن مواقع الأنشطة وطبيعة هذه المعونات وشرع في التنفيذ. ومنذ أن أعيد فتح الممرات الجوية في ١٢ نيسان/أبريل بعد غلقها في ٢٤ آذار/ مارس عند بدء النزاع في صربيا، استؤنفت من جديد الخدمة الجوية المنتظمة في مطارات سراييفو وموستار وبانيالوقا. وكانت الخدمة التجارية قد بدأت في توزلا في ١٥ حزيران/يونيه.

١٠٥ - ولا يزال يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ هو الموعد الأقصى لنقل مطار موستار إلى مدينة موستار. وقد أجرى خبير استشاري دراسة لتحديد الجدوى المالية للمطار كما وقدم بشأنه توصيات تتعلق بالإدارة

والتسويق. ووجهت إلى العديد من شركات إدارة المطارات طلبات لتقديم مقترحات لإدارة المطار. وقد أعلن عن هذه الطلبات أيضا في المنشورات المحلية والدولية على السواء.

١٠٦ - ولم يتفق على أي بنود بشأن إدارة المجال الجوي الأعلى للبوسنة والهرسك عندما تستأنف الرحلات العابرة للمجال الجوي بعد أن انتهى النزاع الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. بيد أن المفاوضات جارية لإبرام عقود لتقديم تلك الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك عقدت اتفاقات مع الهيئة الكرواتية لإدارة الحركة الجوية لاقتسام الإيرادات التي تعود من الرحلات العابرة للمجال الجوي في عام ١٩٩٨ والأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٩.

المرفق الأول

تقييم التطورات التي استجدت خلال ولايتي

تعود بعضنا على مشكلة التوفيق بين الوحدة الإقليمية والتنوع الوطني لقرون خلت. وتكمن الحقيقة الأساسية في البلقان في أن عوامل التوتر بين الجماعات الثقافية، وبتحديد أكثر بين الجماعات الدينية، لا تفتأ تظهر بين حين وحين، وكثيرا ما تكون الغلبة للأحزاب القومية الراديكالية. وتعتبر البوسنة والهرسك مثالا جيدا عن هذا الواقع.

وعندما وصلت إلى سراييفو في أوائل صيف ١٩٩٧، لم يكن قصدي هو مجرد إدخال تغييرات سطحية بمعالجة تفاصيل المشاكل الصغيرة المعلقة. وبدلا من ذلك آليت على نفسي أن أحدد الهياكل الداعمة للنزعة للقومية الراديكالية وأن أحول تلك الهياكل إلى هياكل تكافئ نظيرتها في الديمقراطيات الغربية.

وهذا لا يعني أنه لا ضرورة للكد والاجتهاد لمعالجة المشاكل المتشابكة التي تثور في واحد من مجتمعات ما بعد الحرب مثل مجتمع البوسنة والهرسك. بل العكس تماما؛ إذ يمكن ملاحظته المقاومة التي يصادفها القول إلى الديمقراطية على جميع مستويات الحكم والإدارة في البوسنة والهرسك. ولهذا السبب، لم يستوجب الأمر تنظيم التنفيذ من القمة إلى القاعدة فحسب بل من القاعدة إلى القمة أيضا. وتكتسي المثابرة والتحلي بالصبر أهمية قصوى في عمل المجتمع الدولي لكني تبينت دائما أنه بدون إصلاح حثيث وجذري في المجالات الرئيسية، فلن يكلل إحلال الديمقراطية بالنجاح.

ثلاثة قطاعات حاسمة للتحول الديمقراطي في البوسنة والهرسك

منذ اليوم الأول كان هناك ثلاثة مجالات أساسية ينبغي معالجتها وهي: الإعلام والشرطة والقضاء، حيث تقوم المجالات الثلاثة جميعها بدور حيوي في خلق التسامح وتقويض التطرف وتعزيز الاعتدال وتدعيم سيادة القانون، وينبغي أن أضيف لهذه القائمة هوية الدولة وأخيرا وليس آخرا، الانتعاش الاقتصادي وإقامة اقتصاد سوقي حديث. لكن من المهم ملاحظة أن هذا المجال الخامس يقتضي وقتا أطول وقدرا أكبر من الجهد مقارنة بالمجالات الأخرى.

الإعلام

"إذا كانت الحقيقة هي أولى ضحايا الحرب، فقد ظلت الحقيقة في عداد المفقودين من الميدان في البلقان على مدى سنوات".

لقد كان إصلاح وسائل الإعلام بجلاء أكثر المهام إلحاحا بالنسبة لنا في صيف عام ١٩٩٧. ففي البلقان كانت الرقابة السياسية على الإعلام أمرا مزمنا. ولا حاجة من أجل ملاحظة ذلك، إلى إلقاء نظرة على

البوسنة والهرسك في نهاية عام ١٩٩٥. وحسب المرء أن ينظر في الأحداث الأخيرة التي وقعت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فمن المحطات الإذاعية المحلية إلى التلفزيون الحكومي على مستوى الكيان أو الدولة، كان الإعلام في عام ١٩٩٥ في البوسنة والهرسك سلاحا دعائيا في يد الأحزاب القومية المتطرفة التي هيمنت على الساحة السياسية.

وكانت استراتيجية المجتمع الدولي، خلال أول عام لي في البوسنة والهرسك، تتمثل في التأثير بصورة غير مباشرة على ما يتلقاه جمهور البوسنة والهرسك من معلومات، عن طريق خلق إعلام بديل ممول دوليا (وتم إنشاء الشبكة الإذاعية المفتوحة وإذاعة فرن). وكان لكلتيهما أثر مفيد على القطاع المذكور. وقد تبين هذا من خلال الإقبال الشعبي على برنامج أخبار الشبكة الإذاعية المفتوحة باعتباره أفضل برنامج في البلد. بيد أن الوقت حان، في صيف ١٩٩٧، لاتخاذ إجراءات مباشرة بقدر أكبر.

وكانت أكثر المشاكل إلحاحا تتمثل في لغة التهييج التي كانت تتبعها المؤسسة الإذاعية الصربية التي تحمل اسم إذاعة وتلفزيون صربسكا. وقد أشعل الحزب الديمقراطي الصربي، الذي يهيمن عليه كرادزيتش وكرايسنيك، فتيل العدوان على الجماعات العرقية الأخرى والمجتمع الدولي. ولهذا، فقد حجز المجتمع الدولي وقوة تثبيت الاستقرار أجهزة إرسال إذاعة وتلفزيون صربسكا في خريف عام ١٩٩٧. وبفضل ضغط لاحق من المجتمع الدولي، أعيدت هيكلة إذاعة وتلفزيون صربسكا. ووضعت تحت إشراف دولي وأنشئ لها مجلس مديرين مستقل.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، أنشئت لجنة الإعلام المستقلة. وتحظى هذه اللجنة بصلاحيات تنظيمية وتأديبية في مجال الإعلام، بما في ذلك حق تخصيص الذبذبات الإذاعية. وقد أتاحت للمجتمع الدولي وكذلك للبوسنة والهرسك تثقيف الدوائر الإعلامية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وتحجيم تأثير كرواتيا على الهرسك الذي كان فيما مضى قاهرا.

وأخيرا، تعهدت بأن أعيد تشكيل هيكل إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك لفسح المجال أمام تلفزيون اتحادي يقدم إرسالا يشمل الأعراق المتعددة على مستوى الدولة. وقد أصبح الآن مجلس إدارة إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك ودوائر تسييرها مستقلين من خلال الأخذ بالإشراف الدولي. وتنظر مؤسسات الاتحاد حاليا في قانون تلفزيون الاتحاد.

الشرطة

كانت الشرطة الخاصة شبه العسكرية لجمهورية صربسكا أكثر عناصر قوة الشرطة إشكالا في عام ١٩٩٧. ولجعل الشرطة الخاصة في مستوى المعايير الدولية؛ اتخذت قوة تثبيت الاستقرار خطوات في خريف عام ١٩٩٧ للحد من صلاحيات الشرطة الخاصة.

وحينما وصلت قوى المجتمع الدولي إلى البوسنة والهرسك، شرعت قوة الشرطة الدولية في إعادة تشكيل الشرطة في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا. وتم إحراز تقدم ملموس في إضفاء الطابع الديمقراطي والمهني على قوة الشرطة في الكيانين معا. وفي خريف السنة الماضية، الأخذ بمفهوم شرطة حدودية للدولة. وهو ما لقى تأييدا في مؤتمر مجلس تنفيذ السلام الذي انعقد في كانون الأول/ ديسمبر في مدريد. وتنظر المؤسسات المشتركة حاليا في قانون شرطة الحدود. وسيشكل إنشاء دائرة للحدود خطوة أساسية أخرى على طريق ممارسة مهام الشرطة على أساس من الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

القضاء

تمثل العمل الأساسي للمجتمع الدولي في مجال القضاء في إنشاء مؤسستين رئيسيتين من مؤسسات دايتون وهي أمين المظالم وغرفة حقوق الإنسان. ويوشك الاتحاد الآن أن ينفذ تنفيذا كاملا أحكام غرفة حقوق الإنسان، أما وكيلها، الذي يمثل السلطات أمام الغرفة، فهو نشيط جدا. ويبقى على جمهورية صربسكا أن تقطع أشواطا أخرى، إذ لا زالت هناك عدة أحكام تحتاج إلى التنفيذ. وهناك وكيل لجمهورية صربسكا لكنه يفتقر إلى التمويل والدعم. وقد أوصت لجنة فنيسيا بإمكانية دمج غرفة حقوق الإنسان مع المحكمة الدستورية عندما تنتهي ولاية الغرفة في عام ٢٠٠٠.

ولقد شرعت في بداية عام ١٩٩٨ في إجراء استعراض كامل للمبادرات العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي في ميدان القضاء. وكانت مقاصدي من ذلك هي تركيز الأهداف، وتقرير أولويات رشيدة، وتحسين التنسيق. وتبين من ذلك الاستعراض أن تعيين القضاة والمدعين العامين وعزلهم من منطلق سياسي ولد إحساسا مترسخا بعدم الأمن استقر في أعماق مجتمع البوسنة والهرسك. ولذلك كان من الأمور العاجلة عمل إصلاح جذري. وقد أيد مؤتمرا لكسمبرغ ومدريد استراتيجيتي الهادفة إلى اختيار القضاة والمدعين العامين بصورة مستقلة بناء على معايير موضوعية.

وقد اكتمل الآن تنفيذ استراتيجية الإصلاح القضائي الشاملة التي طلبها مؤتمر مدريد. ويجري في كلا الكيانين وضع الصيغة النهائية لقوانين الاختيار، التي تتضمن أحكاما بشأن منح مرتبات مجزية، وسوف تعرض على الحكومتين. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الخاص بتقييم النظام القضائي يوضع موضع التنفيذ التام. وقد اعتمدت نقابة القضاة ونقابة المدعين العامين مدونة آداب المهنة لكل من هاتين الفئتين. ويجري تعزيز نظام المدعي العام الاتحادي، كما يجري إصدار تشريعات بشأن الاختصاص الجنائي في المحكمة العليا الاتحادية. كما نعكف على إعادة تنشيط اللجنة القانونية المشتركة بين الكيانين.

هوية الدولة

في صيف عام ١٩٩٧ كان الإحساس الحقيقي بهوية الدولة ما زال منعدما. وحالما تقرر في بون منحي سلطاتي، وضعت موضع التنفيذ بصفة مؤقتة قوانين انتقالية لتنظيم رموز الدولة. وكانت تلك القوانين تتعلق بالعَلَم، وبالمواعيد النهائية لتنفيذ نظام اللوحات الموحدة لرخص السيارات، وبالشعار، وبتصميم

أوراق العملة المسماة الماركا القابلة للتحويل، وبالنشيد الوطني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أدخلت مفهوم التقسيم الإداري للدولة، وقد قبلته السلطات المحلية ومولّه المجتمع الدولي، وتجسد في بناء مؤسسات البوسنة والهرسك في مارييَن دفور.

وكان من القوانين الأساسية للدولة التي فرضت تطبيقها، قانون المواطنة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، أنشأت آلية أخرى لتعزيز دولة البوسنة والهرسك وهي: لجنة الخبراء المستقلين. وتمثلت مهمة هذه اللجنة في إعداد القانون الدائم للانتخابات، الذي يتوقع أن يكون مشروعه النهائي جاهزا بحلول نهاية هذا الشهر. وفي أيلول/سبتمبر، وضعت قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية موضع التنفيذ. وأخيرا، ففي شباط/فبراير ١٩٩٩، أكدت قيادة مجلس الرئاسة للقوات المسلحة.

ولقد أعطت تلك التدابير لشعب البوسنة والهرسك إحساسا متزايدا بهوية بلده، وكشفت كل محاولة لمقاومة فكرة وجود دولة للبوسنة والهرسك، وبذلك ساعدت الشعب على تحديد الجهات الرئيسية التي تعارض عودة البلد إلى الأحوال الطبيعية. كما أوجدت وعيا جديدا بأن الدولة، كما تجسدت في اتفاق دايتون وبمعزل عن الكيانات التي تتكون منها، تقوم فعلا. ولقد كانت تلك هي القيمة الحقيقية لتلك التدابير.

الاقتصاد

تحققت إنجازات كثيرة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ولإقامة اقتصاد سوقي عصري. وتحققت أوجه من التقدم في جميع المرافق العامة - السكك الحديدية وخطوط الأتوبيس والطرق والملاحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية والكهرباء. ولقد بدأت على التو أول قطارات معاودة السير بين سراييفو وبلوشي. وتم الانتهاء من طرح عملة الماركا القابلة للتحويل للتداول، ومن الترتيبات المتعلقة بالديون الخارجية، ومن تصفية مصرف ناورودنا. وتحقق تقدم ملموس في سياسة الميزانية والسياسة الضريبية وفي مجالي الجمارك والتجارة. ويجري حاليا إصلاح نظام المدفوعات وإلغاء مكاتب المدفوعات. واعتمدت قوانين للخصخصة وأنشئت لجنة الخصخصة، وإن كانت لا تزال هناك مشاكل أخرى، من قبيل تلك المتصلة برد الحقوق إلى أصحابها، يمكن أن تحدث بعض التأخير. كما يجري وضع قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل وإنشاء وكالة البوسنة والهرسك لتشجيع الاستثمار الأجنبي. واكتمل قانون الاستثمار الأجنبي في أيار/ مايو ١٩٩٨.

على أن الموارد المتاحة للسلطات المحلية والمجتمع الدولي شحيحة للغاية بالمقارنة بالحجم الهائل للأعمال المطلوبة - ألا وهي الإصلاح الاقتصادي الشامل - ولذلك فلا يزال إنجاز المهام الرئيسية يحتاج إلى وقت.

مثال ذلك إنشاء السوق الداخلية للبوسنة والهرسك: لقد اكتملت تقريبا، والواقع أن التشريع الذي اعتمد في هذا الشأن يعمل على إحداث تحسينات ثورية في التبادل التجاري بين الكيانين. غير أننا سنحتاج إلى الانتهاء من إنشاء نقاط تجميع للبضائع في الاتحاد، مثلا، وإلى مواءمة معدلات ضرائب

المبيعات على كل من البضائع الخاضعة للضريبة والبضائع غير الخاضعة لها، وإنشاء آلية مدفوعات مشتركة بين الكيانين لأغراض الاشتراكات الاجتماعية والضرائب العمالية.

ما هو مؤدى كل ذلك: بلد في طور التغير

وسط الأنقاض التي خلفتها الحرب، نحاول أن نتعهد بالرعاية الآليات الأساسية لمجتمع ديمقراطي وهي: سيادة القانون، وهوية الدولة، وإنشاء اقتصاد سوقي. والمجتمع الدولي يواصل مسيرته في الاتجاه الصحيح. غير أن علينا أن نواصل الإصرار على هذه الأمور الأساسية. وفي الوقت ذاته، عاد حوالي نصف اللاجئين والمشردين من جراء الحرب وآثارها المباشرة وإن لم تكن عودتهم قد تمت إلى ديارهم الأصلية في كل الأحوال. وأخيرا، فمن النقاط شديدة الأهمية أنه يبدو في خاتمة المطاف أن إعلان سراييفو يسير في الطريق الصحيح.

لقد شهدت البوسنة والهرسك تغيرا جذريا على مدى السنتين الأخيرتين. إذ أصبحت حرية التنقل حقيقة واقعة. وغدت الأذهان أكثر تفتحا. وحدثت نقلة كبيرة نحو انقسام، أو ضعف، الأحزاب القومية المتطرفة، من ناحية، ونحو تعزيز الأحزاب العقائدية غير القومية، مثل الديمقراطيين الاشتراكيين، من ناحية أخرى. والآن أصبحت وسائل الإعلام أكثر مصداقية وأقل تحيزا، وأشد استقلالا وأقل تمسكا بالنزعة القومية. وأصبح الشعب أكثر اهتماما بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وأقل اهتماما بالفتنة الإثنية. وبدأت السلطات المحلية، التي دأبت طوال معظم الفترة على مقاومة الانتقال إلى الديمقراطية والحداثة، تتعاون على النحو السليم مع المجتمع الدولي فيما يبذله من جهود من أجل النهوض بالبلد. والناس آخذون في التخلي عن المعتقدات التي كانوا يعتنقونها إبان الحرب.

على أن الطريق لا يزال طويلا. وأود أن أؤكد ما يلي: أنه ما لم يتوفر تمويل كاف فلن تكون الإصلاحات مضمونة. ولسوء الحظ لم يتم التعهد في مؤتمر المانحين الذي عقد في أيار/مايو إلا بما لا يتجاوز ٣٠ في المائة من تكاليف تنفيذ الإصلاحات. وعلاوة على ذلك، ففي بعض الحالات - لا سيما على صعيد الإعلام - يصعب على حكومة من الحكومات أن تبرر تقديم الدعم في غياب التزام مماثل من جانب سائر الدول. وحل ذلك بسيط: فإذا أردت الإصلاح عليك أن تتحمل تكاليفه.

وأخيرا، فلولا السلطات التي منحت لي في بون ومدريد لكان إحراز تقدم قد تعذر تقريبا. ويبدو أن بعض زعماء البوسنة لا يزالون ينظرون إلى تنفيذ اتفاق دايتون على أنه مواصلة للحرب بوسائل أخرى. ولن يؤدي التخفيض المقترح لحجم قوة تثبيت الاستقرار إلى تيسير الأمور. ويبقى لا غنى عن سلطات الممثل السامي ويجب الاستمرار في الاستفادة منها دون تردد كلما تقاعست المؤسسات والسلطات المحلية عن دعم اتفاق دايتون، أو حاولت اعتراض سبيل أعمالنا الرامية إلى تمكين البوسنة والهرسك من الوقوف على قدميها مرة أخرى ومن التقدم نحو التكامل الأوروبي.

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ